A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/MEX/1
10 November 2008

ARABIC
Original: SPANISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

المكسيك

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-16743 210109 230109

أولاً – المنهجية

١- أُعدّ التقرير الوطني للمكسيك في إطار عملية تشاور واسعة النطاق. وأنشئ محفلان ضمّا منظمات *المجتمع المدني* في مكسيكو (المقاطعة الاتحادية) وفي ميريدا (يوكاتان)، وشاركت فيهما أيضاً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسبع هيئات مستقلة تابعة للولايات. كما أجريت مشاورات مع مؤسسات أكاديمية وخبراء جامعيين في المقاطعة الاتحادية شاركت فيها سبع جامعات كجهات منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ التشاور مع لجان تابعة *للسلطة التشريعية* وأعضاء في *السلطة القضائية للاتحاد*، كما جُمعت معلومات عن طريق موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت. أما على صعيد *السلطة التنفيذية الاتحادية*، فقد شاركت ٢٩ إدارة ومؤسسة في إعداد هذا التقرير. وأُعدّ التقرير وأجريت المشاورات تحت رعاية وزارة الخارجية.

ثانياً – السياق

٢- شهدت المكسيك[1] عملية تغيير جذري في مؤسساتها السياسية والقضائية والاجتماعية، وهي عملية تجلت خلال الأعوام العشرة الماضية في تعزيز ممارسة حملة حقوق الإنسان في البلد. ورغم أن مظاهر التخلف وأوجه القصور المؤسسية المستمرة لا تزال مثار قلق للمجتمع والحكومة معاً، فإن ليس بوسع أحد اليوم أن يدّعي أن انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك تشكل سياسة للدولة.

٣- وعملية التغيير في ميدان حقوق الإنسان هي عملية لا رجعة عنها. فقد حدث تحول ثقافي حقيقي بفضل دينامية منظمات المجتمع المدني واعتماد سياسات جديدة كان تطبيقها يبدو بكل بساطة مستحيلاً قبل بضعة أعوام، ومنها فتح البلد بالكامل أمام الرقابة الدولية في هذا المجال؛ وهو قرار يخدم المصلحة الوطنية. فقد ثبت أن الالتزام التام بالنظام الدولي لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الإقليمية والعالمية هما وسيلتان ثمينتان لإحداث تغييرات هيكلية داخلية.

٤- وتتجه المكسيك إلى التمسك التام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ففي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، تمّ التصديق على كل المعاهدات ذات الصلة تقريباً، واعتُرف باختصاص جميع الهيئات القائمة القضائية وشبه القضائية في تلقي الشكاوى والبلاغات الفردية. ويتمثل الهدف في الوقت الحاضر في تطبيق هذه المعاهدات على الصعيد الداخلي، عن طريق اعتماد سياسات عامة ومواءمة التشريعات، حسب الاقتضاء.

٥- ويشكل ضمان الأمن العام إحدى المسؤوليات الأساسية للدولة التي يتعين عليها، في مواجهة الأفعال التي تصدر عن أطراف ثالثة، أن تساهم في ضمان ممارسة حقوق الإنسان على أكمل وجه، كحق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه وفي الملكية. ومن أجل ذلك اتخذت الحكومة الحالية، منذ استلامها السلطة، قرار التصدي للإجرام المنظم ووضع حد لظاهرة كانت تحط من نوعية حياة المواطنين وقدرة البلد على التنمية. وكان هدف تلك السياسة هو إرساء حد أدنى من شروط الأمن بحيث يتسنى للمواطنين العيش في سلام، واستعادة السيطرة شيئاً فشيئاً على المناطق التي كان الإجرام المنظم مستولياً عليها. وقد استعان رئيس الجمهورية في سبيل ذلك بأفضل الموارد المتاحة له مسنداً إلى القوات المسلحة دوراً مؤقتاً ولكنه ضروري في هذا النضال. وقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في غضون عامين، ولكن عليها مع ذلك أن تستمر في إنشاء نظام شرطة فعال وموثوق، وإدخال تغييرات في النظام القضائي، فضلاً عن وضع برنامج شامل في مجال حقوق الإنسان والأمن العام.

ألف – الإطار المعياري

٦- تشكل حقوق الإنسان جزءاً من النظام القانوني الوطني. ويعترف الدستور، بواسطة مفهوم "الضمانات الفردية"، بالحقوق الأساسية التي تلتزم الدولة بحمايتها. وينصّ الدستور على عدم جواز تعليق الحقوق الأساسية إلا في حالات الغزو أو الاضطرابات الخطيرة للنظام العام أو أي ظرف آخر يعرض المجتمع لحالة خطر أو نزاع خطير. وحتى في هذه الحالات لا يمكن تعليقها إلا بموافقة كونغرس الاتحاد ولفترة زمنية محددة، وهو ما حدث مرة واحدة فقط في حزيران/يونيه ١٩٤٢، أثناء الحرب العالمية الثانية.

٧- وتتيح دعوى إنفاذ الحقوق الدستورية (أمبارو) ضمان احترام حقوق الإنسان المحمية في إطار الضمانات الفردية التي ينصّ عليها الدستور الاتحادي. وعلاوة على ذلك، تتناول محكمة العدل العليا الوطنية المنازعات المتعلقة بالدستور ودعاوى الطعن بعدم الدستورية، وهي مختصة، بمقتضى المادة ٩٧ من الدستور، بالبتّ في الوقائع التي قد تشكل انتهاكات جسيمة للضمانات الفردية[٢].

٨- وخلال السنوات الأخيرة، خضع الدستور لإصلاحات ترمي إلى إدماج المعايير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان[٣]، ومن بينها تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الاعتراف بحقوق السكان الأصليين، وحظر جميع أشكال التمييز حظراً صريحاً، وإلزامية التعليم الابتدائي وتوفيره مجاناً في رياض الأطفال وفي المدارس الابتدائية والثانوية، والاعتراف بواجب الدولة في جبر الأضرار التي تمسّ حقوق الأشخاص، وإصلاح النظام القضائي الخاص بالأحداث، وإلغاء عقوبة الإعدام، والحق في المعلومات، وإصلاح نظام الأمن العام والعدالة الجنائية[٤].

٩- وينصّ قانون إصلاح الدولة[٥]، الذي أحيل إلى الكونغرس في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على تنقيح الدستور لجعله موافقاً للمعايير الدولية العليا المتصلة بحقوق الإنسان والسارية في المكسيك. وفي سبيل ذلك يعكف الكونغرس على دراسة مقترحات إصلاح متنوعة في هذا المجال[٦].

١٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدّمت السلطة التنفيذية الاتحادية مشروع إصلاح دستوري يتيح للسلطات الفيدرالية مقاضاة مرتكبي الجرائم غير الاتحادية المرتبطة بانتهاكات الأمن القومي أو حقوق الإنسان أو حرية التعبير، والتي يتجاوز تأثيرها النطاق المحلي بسبب طريقة ارتكابها أو أهميتها الاجتماعية، وذلك لتجنب الإفلات من العقوبة في هذا النوع من الجرائم.

١١- وتنعكس الحقوق التي ينصّ عليها الدستور الاتحادي على أتمّ وجه في الدساتير المحلية للكيانات الاتحادية البالغ عددها ٣٢ كياناً في المكسيك، وذلك إما بواسطة بند صريح يدمج الحقوق الدستورية الاتحادية أو المعايير الدولية في الدساتير المحلية، أو عن طريق تضمين هذه الدساتير طائفة واسعة من الحقوق المعترف بها. ومع ذلك، فلا تزال هناك صعوبات في مواءمة الدساتير المحلية في مجال حقوق الإنسان والتوفيق بين اللوائح التنظيمية المحلية[٧].

باء – الإطار المؤسسي

١٢- تنصّ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، التي تلتزم الإدارة العامة الاتحادية بتطبيقها، على وضع استراتيجية تراعي مبدأ المساواة بين الجنسين، وذلك لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان وزيادة تعزيزها وحمايتها عن

طريق مواءمة التشريعات وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة وتنظيم حملات توعية بحقوق الإنسان ووضع برنامج خاص في هذا المجال.

١٣- وقد بدأ نفاذ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على نحو ما نصّت عليه خطة التنمية الوطنية، وهو برنامج أُعدّ في سياق عملية تشاور شمولية[٨]. ويتألف هذا البرنامج من استراتيجيات وتوجهات ومؤشرات وأهداف، تراعي جميعها مبدأ المساواة بين الجنسين وتهدف إلى: (أ) إدماج منظور حقوق الإنسان في السياسات العامة التي تنتهجها الإدارة العامة الاتحادية؛ (ب) تعزيز ومأسسة الآليات القضائية والإدارية الرامية إلى ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ (ج) تطوير ثقافة تدعم احترام وحماية حقوق الإنسان؛ (د) تعزيز امتثال الالتزامات الدولية المنبثقة عن المعاهدات والصكوك المتصلة بحقوق الإنسان.

١٤- ويجري تعزيز منظور حقوق الإنسان في مؤسسات الإدارة العامة الاتحادية منذ عام ٢٠٠١. فبالإضافة إلى الوزارات التي كانت لديها اختصاصات في هذا المجال من قبل (كوزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية وغيرها) أنشئت مكاتب مختصة بحقوق الإنسان ضمن وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الأمن العام ومكتب المدّعي العام للجمهورية، ومؤخراً ضمن وزارة الدفاع القومي. وتتمثل إحدى توجهات البرنامج الوطني لحقوق الإنسان في استحداث أو تدعيم مجالات محددة خاصة بحقوق الإنسان في الإدارات الأخرى التابعة للسلطة التنفيذية.

١٥- وفي المكسيك أيضاً مؤسسات ومنظمات اتحادية تُعنى بمكافحة التمييز وبحماية حقوق فئات معينة [٩].

١٦- وقد أضفي طابع مؤسسي على الحوار بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني. فقد أنشئت *اللجنة المعنية بالسياسات الحكومية في ميدان حقوق الإنسان* في عام ١٩٩٧ وأُدخلت عليها إصلاحات في عام ٢٠٠٣. ويترأس هذه الهيئة وزير الداخلية وتشكل آلية الحوار الدائم بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني في ميدان السياسات العامة المتصلة بحقوق الإنسان. ويتعين على المكسيك أن تواصل تدعيم هذه اللجنة كي تجعل منها المحفل الرئيسي للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال.

١٧- أما المؤسسة الوطنية المكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان في المكسيك فهي *اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان*[١٠]، التي أنشئت في عام ١٩٩٠. وهي مؤسسة من الفئة "ألف" وممتثلة لمبادئ باريس. وبالإضافة إليها هناك ٣٢ مؤسسة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان أنشئت في إطار الكيانات الاتحادية والمقاطعة الاتحادية، وتتمتع ١٧ مؤسسة منها باستقلال تام وبشخصية قانونية وأصول خاصة بها، في حين تحظى ٩ مؤسسات منها باستقلال شكلي على صعيد الإدارة والميزانية، وتتمتع ٦ منظمات عامة تابعة للولايات بالاستقلال على صعيد إصدار التوصيات فحسب. ولا يزال بذل الجهد مطلوباً لجعل هذه المؤسسات الاتحادية مستقلة بالكامل.

١٨- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أحالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ١٨٠ توصية إلى الإدارة العامة الاتحادية نُفذت منها بالكامل ٩٦ توصية (أي ٣٣,٣٥ في المائة) في حين نُفذت توصيات أخرى جزئياً، ويمثل مجموعها ٦٧ في المائة من التوصيات الصادرة[١١]. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، كانت غالبية الملاحظات الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتعلق بانتهاكات للشرعية والأمن القانوني وحماية الصحة. وخلال عام ٢٠٠٧، وافقت جميع منظمات وهيئات الإدارة العامة الاتحادية دون استثناء على توصيات اللجنة[١٢].

١٩- وفي عام ٢٠٠٣، أنشئ المعهد الاتحادي المعني بالوصول إلى المعلومات العامة، وهو مكلف بضمان وضع المعلومات العامة في متناول الجميع.

جيم - الالتزامات الدولية للمكسيك والانفتاح على التمحيص الدولي

٢٠- تشكل المعاهدات الدولية التي وقعها رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ القانون الأعلى للاتحاد المكسيكي برمته، وفقاً لنصّ الدستور (المادة ١٣٣). وقد أوضحت محكمة العدل العليا الوطنية في سياق تفسير هذه المادة أن للمعاهدات الدولية مرتبة دون الدستور ولكن فوق قوانين الاتحاد والولايات[١٣]. وبالتالي فإن المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، التي صدّق عليها مجلس الشيوخ، تشكل جزءاً من القوانين الداخلية ومن ثم يمكن التذرع بها أمام المحاكم. بيد أنه يتعين على المكسيك أن تواصل مواءمة تشريعاتها كي يتسنى تطبيق هذه الصكوك بالفعل على الصعيد القضائي.

٢١- وقد أصبحت المكسيك طرفاً في تسعة صكوك دولية أساسية تتصل بحقوق الإنسان وفي بروتوكولاتها الاختيارية[١٤]، وهي تعترف باختصاص جميع هيئات الرقابة القائمة[١٥] بما في ذلك اختصاصها في تلقي الشكاوى والبلاغات الفردية وفي إجراء تحقيقات. كما تقدم المكسيك تقارير دورية وتستجيب لملاحظات وتوصيات هيئات المعاهدات[١٦]. وهي طرفٌ أيضاً في صكوك أخرى تتصل بالقانون الإنساني الدولي وقضايا اللاجئين وعديمي الجنسية والقانون الجنائي الدولي وحقوق العمل وفي اتفاقيات اليونسكو[١٧].

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكسيك طرفٌ أيضاً في الصكوك الرئيسية للبلدان الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان[١٨] وقد اعترفت بالاختصاص القضائي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨. وتشارك المكسيك في الدعاوى المرفوعة إلى النظام القانوني للبلدان الأمريكية الذي يتيح سبل انتصاف إضافية للضحايا، وتحبذ المكسيك حل هذه القضايا بالتراضي. وعلاوة على ذلك، أنشأت المكسيك نظاماً فعالاً للتدابير التحفظية والمؤقتة بالتعاون مع سلطات الاتحاد والولايات[١٩].

٢٣- وفي عام ٢٠٠١، وجّهت المكسيك دعوة مفتوحة ودائمة إلى جميع الآليات الدولية، العالمية والإقليمية، المعنية بحقوق الإنسان لإيفاد بعثات إلى البلد. واستقبلت المكسيك ٢١ بعثة من هذه الآليات (١٤ بعثة من الأمم المتحدة و٧ من آليات أمريكية) بالإضافة إلى ثلاث زيارات من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[٢٠]. وفي الفترة بين عام ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٨، تلقت المكسيك ٩١ مناشدة عاجلة من هذه الآليات، وقامت بالرد عليها في حينه. ويشمل انفتاح المكسيك على التمحيص الدولي المجتمع المدني أيضاً[٢١].

٢٤- وفي عام ٢٠٠٢ فُتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بدعوة من الحكومة المكسيكية. وقد أسهم هذا المكتب في إعداد دراسة تشخيصية لحالة حقوق الإنسان في المكسيك عام ٢٠٠٣، وفي تقديم المشورة بشأن إعداد البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. كما أن للمكتب اتفاقات وعلاقات وثيقة مع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وسلطات الدولة والمؤسسات الجامعية والمجتمع المدني. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أُبرم *اتفاق جديد مع المفوضية حول استمرار أنشطتها في المكسيك*، وسيظل هذا الاتفاق سارياً حتى عام ٢٠١٢، وهو يحدد المسؤوليات والواجبات في مجال رصد حالة حقوق الإنسان في البلد وأولويات التعاون مع الحكومة[٢٢].

٢٥- كما فتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتباً تابعاً لها في المكسيك في عام ١٩٩٨ وقد أصبح مكتباً إقليمياً في عام ٢٠٠٢[٢٣].

٢٦- وتحرص المكسيك على الدفاع عن أرقى المعايير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشجيع أوسع مشاركة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني، وتأييد مبدأ المساواة بين الجنسين. كما تطرح المكسيك مبادرات تتعلق بحقوق المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين، فضلاً عن مبادرات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٢٧- بالرغم من التقدم المحرز على صعيد حقوق الإنسان في إطار عملية ترسيخ الديمقراطية في البلد، فإن هذه العملية لا تزال تواجه تحديات منها أربعة رئيسية هي: تنفيذ إصلاحات النظام القضائي؛ وضمان حق الفرد في الأمان على شخصه؛ والتطبيق الفعال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على مختلف المستويات، بما في ذلك مواءمة التشريعات مواءمةً شاملة على صعيد الاتحاد والولايات؛ وتوطيد المؤسسات والتطبيق الفعال لهذه المعايير في الأحكام والقرارات القضائية.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

٢٨- من أجل تحقيق الأهداف المذكورة، تشدد خطة التنمية الوطنية على ترسيخ سيادة القانون والأمن كمحور من محاور عمل الحكومة الاتحادية.

٢٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقّعت السلطات *اتفاقاً بشأن الأمن والعدالة والشرعية*، يهدف إلى تعزيز التصدي لحالة الإفلات من العقاب. وينصّ الاتفاق على وضع مؤشرات لقياس كفاءة مؤسسات الشرطة والنيابة العامة، بمشاركة من المنظمات التي تمثل المواطنين، وتعزيز نظام الشكاوى المتعلقة بممارسات الفساد وسوء التصرف من موظفي هيئات الأمن والنيابة العامة، وترسيخ استقلال القضاة وحيادهم، وإنشاء نظام وطني للإحصاءات القضائية. كما تتضمن أهداف الاتفاق تعميم ثقافة الشرعية ومكافحة الإدمان واحترام حقوق الإنسان والشفافية في البرامج الدراسية.

٣٠- ويتعين البدء فوراً في تحسين النظام القضائي وإضفاء الطابع العصري والمهني عليه في جميع جوانبه، ألا وهي: الوقاية والتمثيل وإقامة العدل، فضلاً عن إعادة تأهيل المدانين وإدماجهم في المجتمع.

٣١- وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، دخلت *إصلاحات نظام الأمن العام والعدالة الجنائية* حيز النفاذ، وهو ما أتاح بشكل خاص تعديل العديد من مواد الدستور بغية تأسيس نظام جنائي اتهامي، الأمر الذي يشكل تغييراً جذرياً في الآليات القضائية للمكسيك.

٣٢- وترمي الإصلاحات إلى ترسيخ نظام ضمانات يحترم حقوق الضحية والطرف المتضرر والمتهم في آن، ويستند إلى افتراض البراءة. وهو نظام اتهامي شفوي يساهم في تحسين الشفافية وضمان علاقة مباشرة بين القاضي والأطراف المتقاضية وزيادة مرونة الإجراءات الجنائية وتبسيطها. وتنشئ الإصلاحات آليات بديلة لتسوية الخصومات المتعلقة بالجنح.

كما تنصّ على عدم إعطاء قيمة إثباتية للاعترافات التي يُدلى بها دون حضور محام، وعلى بطلان أي أدلة يُحصل عليها بأساليب تنتهك حقوق الإنسان. وتتضمن الإصلاحات تدابير محددة لمكافحة الجريمة المنظمة تتفق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٣- وسيُنفَّذ نظام الإجراءات الجنائية الاتهامي الجديد خلال الأعوام الثمانية القادمة، وهي المدة التي سيسنّ خلالها الاتحاد والهيئات الاتحادية والمقاطعة الاتحادية التشريعات الثانوية اللازمة. وقد بدأت أربعة كيانات اتحادية بالفعل في استخدام الأحكام الشفوية والصيغ البديلة لتسوية المنازعات[٢٤].

٣٤- وتنصّ المادة ١٣ من الدستور المكسيكي على ما يلي: *"يسري القانون العسكري على الجرائم والمخالفات التي تمسّ السلوك العسكري؛ ولكن لا يجوز للمحاكم العسكرية بأي حال ولأي سبب ممارسة ولايتها على أشخاص لا ينتمون إلى الجيش. وإن كان هناك شخص مدني متورط في جريمة أو مخالفة للنظام العسكري فإن السلطة المدنية المختصة تتولى النظر في الحالة..."*. ويمكن الطعن في قرارات المحكمة العليا العسكرية أمام القضاء المدني عن طريق دعوى إنفاذ الحقوق الدستورية *(أمبارو)*[٢٥]. وتنظر محاكم المقاطعة ومحاكم الدوائر بشكل منتظم في دعاوى تكون المحكمة العليا العسكرية أحد أطرافها[٢٦]. ويتمثل أحد محاور عمل البرنامج الوطني لحقوق الإنسان في إدخال إصلاحات في مجال المقاضاة والقضاء العسكري تتسق مع التزامات المكسيك الدولية في ميدان حقوق الإنسان.

٣٥- ويتألف *نظام السجون الوطني* من ٤٣٩ سجناً، ستة سجون منها تابعة للحكومة الاتحادية. وتبلغ السعة الإجمالية لهذه السجون ١٦٨ ٠٠٠ سجيناً، في حين بلغ عدد نزلاء هذه السجون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢٢٢ ٦٧١ سجيناً[٢٧]. فهناك ٢٢٩ سجناً مكتظاً في جمهورية المكسيك، في حين أن السجون الاتحادية المحاطة بمراقبة أمنية مشددة لا تشهد اكتظاظاً في الوقت الراهن.

٣٦- وهناك عدة عوامل تعرقل حسن سير السجون وتمنع إعادة تأهيل المساجين على النحو الملائم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ففضلاً عن اكتظاظ السجون المذكور آنفاً، تشمل تلك العوامل بشكل خاص الفساد ونقص الموارد والموظفين المؤهلين بالإضافة إلى بطء وتيرة تسوية الوضع القضائي للمساجين. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بلغت نسبة المساجين الذين ينتظرون إصدار أحكام بحقهم ٣١,٧٥ في المائة من مساجين الولايات القضائية غير الاتحادية و٩,١٨ في المائة من مساجين الولايات القضائية الاتحادية. ولمواجهة هذا الوضع أعيدت هيكلة النظام الوطني للسجون بالكامل في إطار البرنامج الوطني للأمن العام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، كما أنشئت الهيئة الإدارية غير المركزية للوقاية وإعادة التأهيل الاجتماعي، وهي هيئة تابعة لوزارة الأمن العام. ويؤمل أن يتيح إصلاح النظام القضائي تصحيح مشكلة التأخير في الحكم على المدانين. ومن جهة أخرى، أجريت أنشطة تدريب عديدة موجهة لموظفي السجون العموميين، بدعم من المنظمات الوطنية والدولية[٢٨].

٣٧- وجاء إنشاء *وزارة الأمن العام* في عام ٢٠٠٠، والإصلاحات الهيكلية التي أُدخلت عليها في الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧، استجابةً لمطالب الجمهور بإعطاء الأولوية للأمن العام، وكذلك لضمان حماية حقوق الإنسان في سياق ممارسة مهام الشرطة، ولا سيما مساعدة ضحايا الإجرام وضحايا سوء استعمال السلطة. وتتضمن مهام الشرطة الاتحادية الوقائية، التابعة لوزارة الأمن العام، مساعدة السلطات المختصة في احتجاز الأشخاص وفي إجراءات الاحتجاز والتوقيف في حالات التلبس بالجريمة[٢٩].

٣٨- وتحرص المؤسسات والهيئات الحكومية المكسيكية على تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بالاستخدام المشروع للقوة والأسلحة النارية تنفيذاً يراعي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولهذا الغرض تمّ تعزيز تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن العام على صعيد الاتحاد.

٣٩- وفي هذا السياق، تتكفل وزارة الأمن العام بتنفيذ *البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان الخاص بموظفي هيئات الشرطة وإدارة السجون*[٣٠]. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت الوزارة، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اتفاقاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر يهدف إلى تدريب وتحسين تأهيل موظفيها في مسائل تشمل اللجوء المشروع إلى استخدام القوة، واستخدام الأسلحة النارية، وإجراءات التوقيف والاحتجاز.

٤٠- وقد أنشئت آليات مدنية لضمان رقابة المجتمع ورصده للتدابير التي تنفذها الحكومة في إطار مكافحة انعدام الأمن العام وتفشي الجريمة المنظمة. ومنها منظمة *مرصد المواطنين* التي أنشئت في إطار *الاتفاق الوطني بشأن الأمن والعدالة والشرعية*، وتضمّ أخصائيين في هذا المجال. وهناك أيضاً منظمة *رقابة المواطنين "Contraloría Ciudadana"* التي يوجد ممثلون لها في كل مركز محلي للشرطة الاتحادية. كما توجد آليات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يُفترض أنها ارتكبت من قبل موظفي شرطة وللمعاقبة عليها، ومنها على وجه الخصوص برنامج *متابعة الشكاوى والتوصيات بشأن الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان*، وهو برنامج تابع لوزارة الأمن العام[٣١].

٤١- وفي مواجهة تحدي الفساد وضرورة تعزيز الثقة في مؤسسات الأمن العام، تطمح المكسيك إلى تطهير جهاز الشرطة والنهوض بمهنية العاملين فيه. ولتحقيق ذلك يخضع جميع أفراد الشرطة الاتحادية لاختبارات ثقة، وهي اختبارات يُزمع الأخذ بمثلها على صعيدي الولايات والبلديات. وحالما يبدأ تنفيذ النظام الوطني للأمن العام، يتعين التأكد من فعالية سيره وتمكينه قوات شرطة البلديات والولايات والاتحاد من اتخاذ إجراءات منسقة ومتسقة ومسؤولة على نحو يكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان[٣٢].

٤٢- وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، وضعت السلطة التنفيذية الاتحادية برنامجاً أمنياً في *إطار الاستراتيجية الشاملة لمنع ومكافحة الجريمة*. وفي هذا السياق، قرر رئيس الجمهورية أن تقدم القوات البرية والجوية الخاصة دعماً مؤقتاً للسلطات المدنية في مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار في المخدرات، على نحو يكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان[٣٣].

٤٣- وقد أنشئت الإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الدفاع القومي وباشرت أعمالها في عام ٢٠٠٨. وتنفذ هذه الهيئة *برنامجاً سنوياً لتعزيز ودعم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي*، وهو برنامج يشمل دورة تدريبية تتناول هذا الموضوع وتشكل جزءاً من الخطط والبرامج الدراسية لجميع المهن العسكرية، كما يشمل فصولاً تدريبية إضافية ومنحاً لدراسة المواضيع ذات الصلة. كما أعدّت الإدارة كتيبات بشأن *حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي* كمرجع يستعين به الموظفون العسكريون على الدوام. وابتداءً من عام ١٩٩٨، أُدرج موضوع حقوق الإنسان كمادة إلزامية في امتحانات الترقية التي يتعين على جميع الموظفين العسكريين اجتيازها. ومنذ عام ٢٠٠٧، أصبحت المهن العسكرية مفتوحة أمام المرأة في وظائف وتخصصات كانت حكراً على الرجال (الطيران والهندسة العسكرية مثلاً)[٣٤]. وقد نُفذت هذه الأنشطة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية[٣٥].

٤٤- وتنفذ وزارة البحرية كذلك برامج تدريبية دائمة خاصة بحقوق الإنسان[٣٦]. وقد أُدرج القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في العديد من البرامج التعليمية للمعاهد، كمركز الدراسات البحرية العليا. وفي عام ٢٠٠٢ نُشر "دليل حقوق الإنسان لموظفي البحرية في المكسيك"، كما نُشر كتيب عن حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥ ووُضع في متناول جميع موظفي البحرية الذين يحملونه على الدوام جنباً إلى جنب مع كراسة إرشادات لتفادي الوقوع في انتهاكات لحقوق الإنسان.

٤٥- وفي عام ٢٠٠٧ وجّهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ست توصيات إلى الإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الدفاع القومي، كما وجّهت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٨ تسع توصيات إلى وزارة الدفاع القومي، بخصوص انتهاكات لحقوق الإنسان نتجت عن مشاركة القوات المسلحة في مهام الأمن العام. وقد أقرّت الإدارة جميع التوصيات بلا استثناء وتابعت عن كثب تنفيذها[٣٧].

٤٦- وفي سياق التنفيذ التدريجي للنظام الوطني الجديد للأمن العام، يتعين على المكسيك أن تضع حداً لمشاركة القوات المسلحة في حفظ الأمن العام في إطار مكافحة الجريمة المنظمة، على نحو تدريجي ويمكن التحقق منه؛ وهو هدف مدرج في البرنامج الوطني لحقوق الإنسان.

٤٧- وهناك نصّ صريح يحظر عقوبة الإعدام في المكسيك. فقد ألغيت بحكم القانون في عام ٢٠٠٥، بموجب تنقيح مادتي الدستور ١٤ و٢٢ في أعقاب إلغاء المادة ١٤٢ من قانون القضاء العسكري. بيد أن عقوبة الإعدام لم تكن تطبق فعلياً في المكسيك منذ عدة عقود. وقد طُبقت آخر عقوبة إعدام في عام ١٩٦١.

٤٨- وورد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تقريرها المرقم ٢٠٠١/٢٦، أن ٢٧٥ حالة اختفاء قسري مفترضة قد وُثّقت خلال السبعينات ومطلع الثمانينات. وقد تعين إعادة فتح محفوظات هيئات أمن الدولة الراجعة إلى تلك الحقبة، طبقاً لتوصيات التقرير. كما أنشئت لجنة مؤسسية لجبر الأضرار[٣٨]، ولا تزال هذه اللجنة قائمة. وأنشئت كذلك هيئة رقابة خاصة لتسليط الضوء على تلك الأحداث وغيرها من الوقائع التي حدثت في الماضي[٣٩]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أحيلت نتائج تحقيقات الهيئة إلى جهاز التنسيق العام للدعاوى التابع لمكتب المدّعي العام للجمهورية. ورغم أن قانون العقوبات الاتحادي يدرج الاختفاء القسري في فئة الجرائم الخطرة منذ عام ٢٠٠٠، فإن أربعة كيانات اتحادية فقط تنصّ على هذه الجريمة في قوانين عقوباتها على الصعيد المحلي[٤٠]. وفي هذا الصدد، تضمّن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان التزاماً بتشجيع سنّ قانون بشأن الاختفاء القسري للأشخاص يكون موافقاً لأرقى المعايير الدولية في هذا المجال، كما تضمن التزاماً بوضع برنامج لتحقيق جبر شامل للأضرار التي لحقت بضحايا جرائم الماضي وأفراد أسرهم.

٤٩- وينصّ الدستور في مواده ١٩ و٢٠ و٢٢ على حظر صريح للتعذيب وإساءة المعاملة. فقد أصبح التعذيب شأنه شأن سائر أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على النحو الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، جريمةً منصوصاً عليها ومعاقباً على فعلها في القانون الاتحادي الساري المفعول منذ عام ١٩٩١ والمتعلق بمنع التعذيب ومعاقبة مرتكبيه؛ كما تنصّ عليها على الصعيد المحلي قوانين خاصة[٤١] أو قوانين عقوبات الكيانات الاتحادية البالغ عددها ٣٢ كياناً. ومع ذلك لا يزال يتعين ضمان مواءمة توصيف جريمة التعذيب في جميع أنحاء البلد.

٥٠- وينصّ القانون الاتحادي المذكور أعلاه على أنه *"لا يجوز الاستشهاد بأي اعتراف أو معلومات يتمّ الحصول عليها عن طريق التعذيب باعتبارها دليلاً"*؛ وقد دُعّم هذا الحكم عن طريق إصلاح نظام الأمن العام والعدالة الجنائية (٢٠٠٨) الذي يجرّد الاعترافات التي لا يُدلى بها أمام القاضي مباشرة من أي قيمة إثباتية.

٥١- وقد تقلص إلى حد كبير مجموع الشكاوى المتعلقة بالتعذيب التي تتلقاها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إذ انخفض عددها من ٢٢٥ شكوى في عام ١٩٩١ إلى ٤ شكاوى فقط في عام ٢٠٠٧، وتراجع تصنيف هذه الشكاوى من المرتبة الأولى إلى المرتبة الحادية والسبعين على قائمة الانتهاكات التي تُقدّم شكاوى بشأنها إلى اللجنة.

٥٢- وأُحرز تقدم بفضل عملية تعميم *"دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"* (بروتوكول اسطنبول) على الصعيد الوطني. ولهذا الغرض أصدر مكتب المدّعي العام للجمهورية كتيباً بشأن *التشخيص الطبي/النفساني الخاص بحالات التعذيب و/أو إساءة المعاملة المفترضة*، كما أصدر في عام ٢٠٠٣ الإرشادات المؤسسية التي يتعين اتباعها من قبل موظفي النيابة العامة والأطباء الأخصائيين والأطباء الشرعيين الذين يكلفهم مكتب المدّعي العام للجمهورية بإجراء هذا التشخيص[٤٢]. وقد طُبّقت تلك الإرشادات في ٧٥ حالة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٣- وحتى اليوم تلقى موظفو ٢٩ كياناً اتحادياً[٤٣] تدريباً على تطبيق التشخيص الطبي/النفساني المتخصص، وفي الوقت الحاضر تجري ثلاثة كيانات أخرى تدريباً لموظفي النيابة العامة بشأن تطبيق بروتوكول اسطنبول[٤٤]. ومن الواضح أن تعزيز تعميم بروتوكول اسطنبول وتنفيذه بفعالية على صعيد جميع الكيانات الاتحادية يشكل تحدياً للسنوات القادمة.

٥٤- كما تنفذ وزارة الأمن العام بروتوكول اسطنبول ضمن نظام إدارة السجون الاتحادي، حيث تنظم حلقات تدريب وتثقيف لموظفي سلك القضاء وقطاعي الطب والطب النفسي[٤٥].

٥٥- أما بالنسبة للعسكريين فقد درّبت الإدارة العامة لحقوق الإنسان، التابعة لوزارة الدفاع القومي، ٧٠٢ عنصراً حتى عام ٢٠٠٧، معظمهم من المحامين والأطباء والجرّاحين وأطباء الأسنان والأخصائيين النفسانيين، عن طريق تنظيم ٢٠ فصلاً تدريبياً عن المعاينة الطبية المتخصصة لضحايا التعذيب.

٥٦- وبعد التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عُيّنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ *آليةً وطنية لمنع التعذيب*، مخولة إجراء زيارات دورية لجميع السجون بغية منع ممارسات التعذيب. وخلال الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨، أجرى ممثلو الآلية زيارات لسجون المقاطعة الاتحادية وولاية كيريتارو، وقدّموا تقارير بشأنها إلى السلطات المختصة.

٥٧- وفي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تلقت المكسيك لأول مرة زيارة من لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب.

٥٨- ومن التحديات التي يتعين على المكسيك مواجهتها في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى ضرورة تعزيز التطبيق الفعال للقانون الاتحادي المتعلق بمنع ممارسات التعذيب ومعاقبة مرتكبيها. كما أُدرجت في البرنامج الوطني لحقوق الإنسان المبادرةُ التي أطلقت بهدف إنشاء سجل وطني للشكاوى المتعلقة بأفعال التعذيب المفترضة في مختلف الولايات القضائية.

٥٩- وقد استجدت أمور هامة مؤخراً أسهمت في تعزيز ممارسة حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في المكسيك.

٦٠- ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُدخلت إصلاحات على قانون العقوبات الاتحادي وقانون الإجراءات الجنائية الاتحادي لضمان حق الصحافيين في السرية المهنية. وأُدخلت نفس الإصلاحات على المستوى المحلي في ستة كيانات اتحادية[٤٦]. كما أُدخلت إصلاحات على قانون العقوبات الاتحادي والقانون المدني الاتحادي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وفقاً لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بغية إسقاط صفة الجريمة عن التشهير والقذف والسب.

٦١- ويتعلق أحد أبرز التطورات في المكسيك *بالوصول إلى المعلومات*. ففي عام ٢٠٠٢ دخل حيز النفاذ القانون الاتحادي المتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الذي يضمن وصول الجميع إلى المعلومات العامة لدى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والهيئات الدستورية المستقلة أو المتمتعة باستقلال قانوني، وكل هيئة اتحادية أخرى، وهي معلومات تتعلق بأمور تشمل أساليب عملها وطرق استخدام الموارد العامة ونتائجها وأعمالها.

٦٢- وتقع مهمة إنفاذ هذا القانون على عاتق المعهد الاتحادي المعني بالوصول إلى المعلومات العامة، وهي هيئة تابعة للإدارة العامة الاتحادية تتمتع بالاستقلالية على صعيد التشغيل والميزانية واتخاذ القرارات، وتضطلع بتعزيز وتيسير ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات والبتّ في رفض طلبات الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية المحفوظة لدى إدارات وهيئات السلطة التنفيذية الاتحادية[٤٧].

٦٣- كما توجد قوانين تتعلق بالوصول إلى المعلومات لدى الاتحاد والكيانات الاتحادية البالغ عددها ٣٢ كياناً. وقد أجري تعديل دستوري في عام ٢٠٠٧ نصّ بصريح العبارة على الحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره حقاً أساسياً في المكسيك، كما أدّى إلى مواءمة تطبيق هذا الحق في إطار السلطات الثلاث.

٦٤- ويتعرض الصحافيون في المكسيك لاعتداءات وجرائم قتل ترتبط بتهديدات وأفعال المنظمات الإجرامية[٤٨].

٦٥- وفي إطار كلٍ من خطة التنمية الوطنية والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان، أكدت الحكومة المكسيكية تصميمها على تعزيز الآليات الرامية إلى ضمان أمن الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام والمواطنين الذين تواجه سلامتهم الشخصية تهديدات لأسباب ترتبط بحرية الصحافة.

٦٦- وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى هيئة الرقابة الخاصة المعنية بمتابعة الجرائم المرتكبة ضد صحافيين التي أنشئت في شباط/فبراير ٢٠٠٦ ضمن مكتب المدعي العام للجمهورية[٤٩]. كما أنشئت هيئة تابعة لمجلس النواب مكلفة بمتابعة قضايا الاعتداء على الصحافيين وممثلي وسائط الإعلام.

٦٧- ومنذ أيار/مايو ١٩٩٧، تدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجاً لمتابعة الاعتداءات على الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد اتُخذت في إطاره تدابير لحماية الصحافيين والمراسلين. كما طلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تنفيذ تدابير لحماية أرواح وسلامة الصحافيين والمراسلين.

٦٨- وينظر الكونغرس حالياً في مبادرات عديدة منبثقة من قطاعات مختلفة[٥٠] تهدف إلى إدراج الجرائم المرتكبة ضد صحافيين ضمن الاختصاص الاتحادي.

٦٩- وفيما يتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فقد عُدّلت المادة ١١٣ من الدستور في عام ٢٠٠٢، بحيث أصبحت الدولة ملزمة بتعويض الأشخاص الذين تعرضوا للتعدي على ممتلكاتهم أو حقوقهم جراء عمل إداري مخالف للقانون. ولتنظيم هذا الالتزام، بدأ نفاذ القانون الاتحادي المتعلق بمسؤولية الدولة عن الذمة المالية في عام ٢٠٠٤. وينشئ هذا القانون نظام تعويض يتناسب مع الضرر الواقع، وتنص أحكامه صراحةً على إمكانية تنفيذ قرارات محكمة البلدان الأمريكية وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. بيد أن هذا القانون يتعلق بجبر الأضرار ذات الطابع المادي ولا ينطبق إلاّ على السلطة التنفيذية الاتحادية.

٧٠- وتستكمل الإصلاحات في ميدان العدالة الجنائية والأمن العام القانون المذكور، حيث تشمل هذه الإصلاحات تدابير جديدة تحمي حقوق الضحايا منها تدعيم الصكوك المتعلقة بجبر الأضرار، والسماح للضحايا بالطعن أمام القضاء في قرارات تأجيل الإجراءات الجنائية أو عدم تطبيقها أو وقفها، أو المطالبة بتعليق هذه الإجراءات عندما لا تُجبر الأضرار بصورة مرضية.

٧١- ولا يزال يتعين على المكسيك أن تحدد المشاكل المرتبطة بالميزانية والمشاكل الإدارية والقضائية التي تعرقل تنفيذ جبر الأضرار بالكامل، بغية وضع التدابير الملائمة لمعالجتها وإدراج بند خاص في الميزانية العامة لجبر الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان. كما يتعين على المكسيك تنفيذ برنامج لجبر الأضرار المترتبة على الجرائم التي ارتُكبت في الماضي جبراً شاملاً، بحيث يحدد هذا البرنامج الشكل والإجراءات والشروط المادية والمعنوية والاجتماعية اللازمة لتوفير تعويض منصف للضحايا وأسرهم.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

٧٢- تلتزم المكسيك التزاماً كاملاً بالعمل على تحقيق التكافؤ في الفرص والحقوق. ويتجلى التحدي الرئيسي الذي يتعين على البلد مواجهته في هذا الصدد في مكافحة الفقر الذي له تأثير على الممارسة الفعلية للحقوق الأخرى. وفي الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٧، خُصصت نسبة ٩٢,١ في المائة من نفقات الإدارة العامة الاتحادية المبرمجة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وشهدت النفقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية نمواً مطرداً مقداره ٧,٥ في المائة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٣[٥١].

٧٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أُطلقت استراتيجية "العيش على نحو أفضل" التي تستهدف تعزيز الآليات والإجراءات المرتبطة بجملة البرامج المعنية بمكافحة الفقر. ويتمثل الهدف الذي ترمي إليه هذه الاستراتيجية في الحد من الفقر بفضل سياسات عامة ترمي إلى الوصول إلى ما هو أبعد مما ترمي إليه آليات المساعدة، وإلى استحداث فرص عمل والنهوض بالقدرات الأساسية للأفراد، مع رفع مستوى إنتاجيتهم وتيسير إدماجهم في سوق العمل. وقد تم دمج معايير للاستدامة في السياسة الاجتماعية. وتتضمن هذه الاستراتيجية على وجه الخصوص برنامج "فرص"؛ واستراتيجية "١٠٠ × ١٠٠" التي ترمي إلى تفعيل التنمية المتكاملة في ١٢٥ بلدية هي أكثر البلديات فقراً في البلد؛ وكذلك برنامج "٣ × ١" الخاص بالمهاجرين والذي يؤدي وظيفته عن طريق مساهمات المهاجرين المكسيكيين في الخارج التي تصرف في إقامة الهياكل الأساسية اللازمة وتوفير الخدمات.

٧٤- وكانت المكسيك من بين أوائل الدول ذات الدخل المتوسط التي وضعت برنامجاً محدداً يتكفل بالفئات الضعيفة وبمعالجة الفقر المدقع، وتكمن مهمته في كسر دائرة الفقر وتيسير إدماج الفقراء في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. وتستفيد خمسة ملايين عائلة (أي ١٨,٦ في المائة من السكان)[٥٢] من برنامج "فرص"[٥٣]، الذي يهدف إلى دعم الأسر التي تعيش في حالة من الفقر المدقع وتحسين مستوى غذائها وصحتها وسكنها وتعليمها، وكذلك قدرتها الإنتاجية.

٧٥- وبفضل البرامج الاجتماعية، تراجع خلال العقد الأخير عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع من ٣٨ مليون إلى أقل من ١٥ مليون شخص[٥٤].

٧٦- وتشهد المكسيك وضعاً يجعلها على وشك بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريباً، بل إنها قد قامت بتحديد أهداف إضافية ترد في خطة التنمية الوطنية التي يجري إعدادها[٥٥]. وقد اعترف بهذا الوضع الأمين العام للأمم المتحدة الذي أكد أن درجة النجاح في المكسيك هي أعلى منها في معظم بلدان المنطقة[٥٦].

٧٧- وتعدّ حماية الحق في الغذاء إحدى الأولويات بالنسبة للمكسيك، ولا سيما في سياق ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى الدولي، وهو الارتفاع الذي يمس في المقام الأول الأشخاص ضحايا الفقر الغذائي، وأطفال الشوارع، وكذلك البالغين المهمشين. وتعيش في المناطق الريفية نسبة ٦٥ في المائة من مجموع ١٤,٤ مليون مكسيكي يعانون من الفقر الغذائي. ويمثل القضاء على سوء التغذية عند الأطفال أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، حيث إن نسبة ٥ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعانون من انخفاض الوزن.

٧٨- وتمثل السياسة الغذائية المتكاملة والهادفة إلى تحسين مستوى تغذية الفقراء استراتيجية أساسية في البرنامج القطاعي للتنمية الاجتماعية (٢٠٠٧-٢٠١٢). وفضلاً عن ذلك، فمن أجل تموين السكان، وبخاصة الفئات الضعيفة منهم والمقيمون في المناطق الريفية، تم الاضطلاع بعدد من البرامج، ولا سيما برنامج الدعم الغذائي وإمداد الريف بالمؤن[٥٧]، وبرنامج التوزيع الاجتماعي للحليب[٥٨]، وبرنامج الدعم الاجتماعي من أجل الحياة على نحو أفضل[٥٩]، والاستراتيجية المتكاملة للمساعدة الغذائية[٦٠].

٧٩- ويعدّ التعليم حقاً أساسياً تضمنه الدولة المكسيكية وتحث عليه. وتشجع الدولة الحق في التعليم كما تشجع التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز إدماج المواطنين وتدريبهم ومشاركتهم، بالإضافة إلى تدعيم المواطنة. وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، فمعدلات التغطية فيه تكاد تكون شاملة. ويضم النظام التعليمي الوطني الحالي ٣٣,٣ مليون تلميذ يتوزعون بين التعليم الابتدائي والإعدادي والعالي، وكذلك في التدريب المهني. وينطوي البرنامج القطاعي للتعليم (٢٠٠٧-٢٠١٢) على أهداف ترمي أساساً إلى رفع نوعية التعليم وتوسيع فرص الحصول على التعليم بغية الحد من الفوارق بين الشرائح الاجتماعية وتشجيع المساواة وتوفير تعليم كامل.

٨٠- ويتضمن هذا البرنامج نظاماً للمنح يستفيد منه في الوقت الحاضر حوالي ٦ ملايين تلميذ منحدرين من عائلات ضعيفة الدخل، وموزعين على كامل مراحل التعليم. وترمي إحدى الجهود المبذولة الأخرى إلى إدماج الأطفال وذوي الإعاقات من الشباب[٦١]. وفي غضون السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اشترطت ٩٩٧ ٢١ مدرسة من مدارس التعليم الأساسي الحد الأدنى من الشروط التي تسمح باستقبال التلاميذ من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، أي ٨٥٦ ١٧٧ تلميذاً. وقد بُذل كذلك جهد كبير فيما يخص تعليم لغات السكان الأصليين، الأمر الذي يتطلب إعداد مواد تعليمية،

وتدريب المدرسين، والترويج لتعليم لغات السكان الأصليين. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وُزعت ١,٤ مليون وثيقة تعليمية على ٢٠٢ ٥٨٣ من تلاميذ التعليم الابتدائي بـ ٣٣ لغة من لغات السكان الأصليين.

٨١- وتواجه الحكومة تحدياً رئيسياً يتمثل في تحسين مستوى نوعية التعليم. ويستهدف برنامج التحالف من أجل نوعية التعليم الذي أطلق في أيار/مايو ٢٠٠٨ تحسين الهياكل الأساسية، وتدريب المدرسين وتقييم المنهج. ويرمي الهدف إلى تجديد ٠٠٠ ٢٧ مؤسسة وتجهيز ٠٠٠ ١٤ مدرسة بحيث يكون بالإمكان إتاحة وصول ثلاثة أرباع التلاميذ إلى الإنترنت. وتتضمن برامج التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي عدداً كبيراً من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان[٦٢].

٨٢- ويكفل الدستور كذلك الحق في حماية الصحة. ولا تدخر المكسيك جهداً في سبيل ضمان حصول السكان على الخدمات الصحية. ففي عام ٢٠٠٧، بلغت النفقات العامة في مجال الصحة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، أي حوالي ٣٠٧,٤٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للفرد بالنسبة للسكان المؤمَّنين و١٩٢,٠٢ دولاراً للفرد بالنسبة للسكان الذين ليس لهم ضمان اجتماعي.

٨٣- وترجع إحدى الصعوبات الرئيسية في هذه المسألة إلى كون أكثر من ٥٠ في المائة من السكان لم يكونوا في بداية العقد مستفيدين من التغطية التي توفرها المؤسسات العامة للضمان الاجتماعي. وبغية تقديم الخدمات الطبية الكاملة للسكان غير المؤمَّنين، دون سداد مسبق ودون تمييز، أنشئت مؤسسة التأمين الشعبي (*Seguro Popular*)[٦٣]، التي تخص ٨٤١ ٧٧٦ ٧ أسرة، وهو ما يمثل ٢٣,٥ مليون من المكسيكيين الذين يمكنهم بالتالي الاستفادة من الخدمات الصحية، أي ما يعادل ٦١,٨ في المائة من التغطية الكلية المقدرة لعام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، يستفيد الأطفال الذين ولدوا اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأسرهم غير المؤمَّنة من برنامج "الضمان الطبي للجيل الجديد"[٦٤]. وساهمت برامج أخرى[٦٥] كذلك في تحسين مستوى صحة الأم، كاستراتيجية الحمل السليم وبرنامج العمل الذي يعرف باسم "من أجل انطلاقة سليمة في الحياة" (*Acción Arranque Parejo en la Vida*)[٦٦]. والهدف المنشود هو استفادة مجموع السكان في عام ٢٠١١ من تغطية شاملة في المجالات المتعلقة بالصحة والجراحة وخدمات الصيدلية والاستشفاء.

٨٤- وتتمحور أولويات المكسيك وسياساتها العامة الرامية إلى جعل الحق في العمل حقاً فعالاً حول ستة أهداف هي: استحداث وظائف، وبخاصة الوظائف ذات النوعية الأفضل في القطاع الرسمي؛ ورفع مستوى السلامة والصحة في مكان العمل؛ والوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي انضمت إليها المكسيك؛ وتعزيز الحقوق النقابية؛ والتكفل بالعمال المهاجرين على وجه الخصوص؛ ومكافحة استغلال الأطفال عن طريق العمل والاتجار بالأشخاص.

٨٥- وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ارتفع مجموع السكان النشطين اقتصادياً إلى ٠٠٣ ٤٦٠ ٤٥ (٠٨٠ ٣٢٩ ٢٨ رجلاً و٩٢٣ ١٣٠ ١٧ امرأة). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغ معدل البطالة الموحد على المستوى الوطني نسبة ٤,٢٥ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً.

٨٦- وقد نفذ عدد من البرامج لبلوغ الأهداف المشار إليها أعلاه. ومن بين أهم هذه البرامج برنامج الدعم المعني بالعمالة، الذي يستهدف تقديم دعم اقتصادي وعيني للعاطلين عن العمل والأشخاص الذين يمارسون وظائف دون كفاءاتهم ويبحثون عن عمل أو يرغبون في تحسين وظائفهم[٦٧]. وفيما يتعلق بالصحة والسلامة في مكان العمل، فقد تم تعزيز مراكز التفتيش الاتحادية المعنية بالعمل بشكل كبير وتم نشر المعلومات المتعلقة بالموضوع. ويجري تقديم تقارير منتظمة إلى منظمة العمل الدولية[٦٨].

٨٧- وقد كان لرفع تحديين يكتسيان أهمية خاصة أثر على تحسن مستوى التكفل بعمال الزراعة المُياومين ومناهضة استغلال الأطفال عن طريق العمل. وجرى إحصاء ٣,١ ملايين عامل زراعي مياوم في المكسيك، يبلغ عدد المهاجرين منهم ١,٢ مليون عامل ينحدر معظمهم من مناطق السكان الأصليين أو من المناطق التي يصعب الوصول إليها والمهمشة تهميشاً بالغاً. ومن أجل تحسين مستوى التكفل بهؤلاء، وُضعت بعض البرامج، ولا سيما برنامج التكفل بعمال الزراعة المياومين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وأنشئ فريق تنسيق مشترك بين الوكالات[٦٩]. ووجهت عناية خاصة لمسألة استغلال الأطفال عن طريق العمل. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد العاملين من الأطفال ٣ ٦٤٧ ٠٦٧ طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين ٥ إلى ١٧ سنة، من بينهم ١ ٥١٣ ٢٣٣ طفلاً غير ملتحق بالمدرسة. وقد أولَت الحكومة المكسيكية الأولوية للسياسة الرامية إلى التكفل بعمل الأطفال وتقديم الحماية للمراهقين الذين بلغوا السن القانونية للعمل (من ١٤ إلى ١٨ سنة)، وذلك بضمان حقهم في العمل، واتخذت إجراءات تهدف إلى الوقاية من أسوء أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها. ومن بين البرامج الجارية، يجدر ذكر مجموعة التدابير المتعلقة بعمل الأطفال، التي تعدّ جزءاً من التحقيق الوطني بشأن العمل والعمالة، والفريق المشترك بين الوكالات لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، والفريق العامل مع منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه[٧٠].

٨٨- ويحتل الحق في الحصول على سكن مناسب ولائق مرتبة دستورية منذ عام ١٩٨٣. وقد أُصدر في عام ٢٠٠٦ القانون المتعلق بالسكن والمنشئ للجنة الوطنية للإسكان، وهي الهيئة المكلفة بالمسألة. وبشكل مواز، هناك بنية أساسية واسعة تتكون من هيئات التغطية على المستوى الوطني والاتحادي والبلدي، التي تتمثل مهمتها في دعم برامج الإسكان لصالح الفئات الاجتماعية المختلفة. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، يتوقع أن يتم بناء ٠٠٠ ٧٩٩ ٣ سكن جديد وتجديد ٠٠٠ ٥٤٧ ٢ سكن في مجموع أنحاء البلد. وفي المتوسط، سيتعين سنوياً بناء ٠٠٠ ٦٣٣ سكن جديد وتجديد ٠٠٠ ٤٢٥ في غضون السنوات الست المذكورة.

٨٩- وتتمثل الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة في هذا المجال في البرنامج الوطني للسكن (٢٠٠٧-٢٠١٣): "نحو تنمية مستدامة للإسكان". ويستهدف هذا البرنامج زيادة التمويل من أجل إسكان شرائح السكان الأكثر فقراً، وضمان حماية الأملاك الموروثة بفضل السجلات العامة للممتلكات، وزيادة الأراضي المخصصة لغايات بناء المساكن، وتعزيز النظام الوطني للإسكان. ولهذه الغاية، نُفذت برامج محددة منها برنامج طرائق التمويل والإعانات الاتحادية لأغراض الإسكان الذي يعرف باسم "هذا البيت بيتك"، وبرنامج تحديث السجلات العامة للممتلكات، وبرنامج التنمية المستدامة للمساكن، والنظام الوطني للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالإسكان[٧١].

٩٠- ومنذ عام ١٩٩٩، ارتقى حق كل شخص في التمتع ببيئة ملائمة لنمائه ورفاهيته لكي يحتل مرتبة الحق الدستوري. وتولي خطة التنمية الوطنية الأولوية لهذا الحق وتقر بأن استدامة الأنظمة الإيكولوجية تمثل عنصراً أساسياً من استراتيجية متكاملة للتنمية البشرية. كما تجعل من مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالبيئة أولوية في هذا الصدد.

٩١- ونفذت الحكومة برنامجاً قطاعياً للبيئة والموارد الطبيعية (٢٠٠٧-٢٠١٢) يسعى إلى تحقيق أهداف في مجال توفير المياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه المجاري وإعادة التشجير وتوسيع المناطق الطبيعية المحمية. ولأول مرة، يجعل قانون قطاعي من هذا النوع من مسألة احترام حقوق الإنسان واحدة من المعطيات الاستراتيجية للسياسة البيئية. وفي عام ٢٠٠٩، سيدخل القانون المتعلق بحقوق الإنسان في القطاع البيئي حيز النفاذ.

٩٢- وينص القانون العام بشأن التوازن البيئي وحماية البيئة لعام ١٩٨٨ على إمكانية رفع السكان لشكاوى أمام مكتب المدعي العام الاتحادي فيما يتعلق بحماية البيئة، وذلك بغية تأكيد الحق في بيئة سليمة؛ وفيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، تسنى تلقي ٩٨٨ ٤٨ شكوى، من بينها ١٦٠ ٣٢ شكوى جرى بحثها و٢٢٠ ١٥ شكوى تمت تسويتها.

٩٣- وبفضل برنامج تشجيع التشجير (*ProÁrbol*) الموجه للبلديات الأكثر تهميشاً، التزمت المكسيك بتعهدها القاضي بغرس ٢٥٠ مليون شجرة في عام ٢٠٠٧، وذلك في إطار الحملة الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٧٢].

٩٤- ومنذ عام ٢٠٠٣، خصصت المكسيك حوالي ٢٩٣ مليون دولار لسداد مستحقات الخدمات البيئية، وذلك في إطار التزامها الهادف إلى التخفيف من حدة تغير المناخ ومكافحة إزالة الغابات[٧٣].

جيم - مناهضة التمييز وحقوق فئات معينة

٩٥- فيما يتعلق بمناهضة التمييز، يتمثل أحد الأهداف الوطنية الواردة في خطة التنمية الوطنية في "التقليص إلى حد كبير من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة باستمرار في المجتمع، حتى تتسنى معاملة المكسيكيين معاملة منصفة وعادلة في جميع جوانب الحياة، ومن ثم القضاء على كل شكل من أشكال التمييز". وتعدّ مناهضة التمييز هدفاً يتعين إدراجه في جميع السياسات العامة المعنية بحماية الحقوق الأساسية، وكذلك في إستراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٩٦- في عام ٢٠٠١ أرسى التعديل الأساسي للمادة الأولى من الدستور حظر التمييز مهما تكن دوافعه كأول الضمانات الفردية[٧٤]. وقد قُنّن هذا الحكم في عام ٢٠٠٣ من خلال القانون الاتحادي المتعلق بمنع التمييز والقضاء عليه والقاضي بفرض اتخاذ الهيئات العامة تدابير إيجابية وتقديمها تعويضات لفائدة الفئات الضعيفة. وفي الوقت الحالي، يستند ٢٠ دستوراً من الدساتير المحلية[٧٥] إلى حظر التمييز بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد اعتمد ١١ كياناً اتحادياً قوانين بخصوص هذه المسألة. وقد صنفت ثمانية كيانات اتحادية[٧٦] التمييز كجريمة من الجرائم، الأمر الذي يشجع على اعتماد تدابير مماثلة في بقية أنحاء البلد.

٩٧- وبغية إنفاذ القانون الاتحادي المشار إليه أعلاه، باشر المجلس الوطني المعني بمنع التمييز أعماله في عام ٢٠٠٤؛ ويعتمد هذا المجلس على نظام قائم على التوفيق يطبقه في الشكاوى والمطالبات من أجل البت في السلوكيات القائمة على التمييز التي تصدر عن موظفي الحكومة الاتحادية وعن الأفراد[٧٧].

٩٨- وبالرغم من أن المكسيك قد أحرزت تقدماً كبيراً في مجال حماية حقوق المرأة، التي تمثل ٥١,٣ في المائة من عدد السكان، فإنه يتعين عليها أيضاً أن ترسي دعائم ثقافة حقيقية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة وأن تقضي على التمييز. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن ٣٦,٧ في المائة من النساء اللواتي يبلغن ١٥ سنة فما أكثر لم يتممن تعليمهن الأساسي. وفي المجال المهني، ارتفع معدل مساهمة المرأة في الاقتصاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى ٣٧,٨ في المائة، في حين بلغ هذا المعدل ٦٢,٤ في المائة في صفوف الرجال. وتشغل النساء ٢٧,٤ في المائة من المناصب المنوط بأصحابها اتخاذ القرارات على المستويين المتوسط والعالي في الإدارة العامة الاتحادية، وهن يمثلن ١٧,٢ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ و٢٣,٤ في المائة من النواب.

٩٩- وفي عام ٢٠٠١، أنشئ المعهد الوطني للمرأة الذي كلف بتعزيز وتنسيق وتقييم برامج الحكومة الهادفة إلى تعزيز الثقافة المتعلقة بتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. كما أن هناك أيضاً آليات خاصة بالمرأة في الـ ٣٢ كياناً المشكِّلة للاتحاد. وفي عام ٢٠٠٨، خصصت لأول مرة اعتمادات مقدارها حوالي ٧٠٠ مليون دولار لفائدة المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين.

١٠٠- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، ارتفع عدد النساء العاملات من ٣٤,٣ في المائة إلى ٣٧,٦ في المائة؛ بيد أن الدخل الشهري لنسبة ٤٢,٢ في المائة منهن لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور. وفي عام ٢٠٠٣، نفذ المعهد الوطني للمرأة النموذج المتعلق بالمساواة بين الجنسين وذلك لحث المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة والهيئات الاجتماعية على مراجعة ممارساتها لإدراج مبادئ المساواة بين الجنسين والإجراءات الإيجابية. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، نفذت ١٧٦ منظمة من المنظمات العامة والخاصة والاجتماعية هذا النموذج الذي استفاد منه أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ عامل وعاملة[٧٨].

١٠١- وينص القانون العام المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة والنافذ منذ عام ٢٠٠٦ على آليات مؤسسية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة في المجالين العام والخاص على المستوى الاتحادي[٧٩]. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت أربعة كيانات اتحادية قد صنعت بالفعل قانوناً بشأن المساواة.

١٠٢- وفي عام ٢٠٠٦، كانت ٣٢ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج ضحايا للعنف العاطفي، و٢٢,٧ في المائة ضحايا للعنف الاقتصادي، و١٠,٢ في المائة ضحايا للعنف الجسدي، و٦ في المائة ضحايا للعنف الجنسي. وفي عام ٢٠٠٧، أتاح دخول القانون العام المتعلق بتمتع النساء بحياة خالية من العنف وضع نظام وطني يرمي إلى منع العنف تجاه النساء والفتيات والتكفل بمعالجته وردعه والقضاء عليه، وضع النموذج الوطني للتكفل تكفلاً متكاملاً بضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد أُعدَّ في إطار هذا القانون البرنامج المتكامل لمنع العنف تجاه المرأة والتكفل بمعالجته وردعه والقضاء عليه.

١٠٣- وفي عام ٢٠٠٨، خُصصت اعتمادات وصلت إلى حوالي ١٦٣,٠٩ مليون دولار لتنفيذ هذا القانون في إدارات وهيئات حكومية مختلفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمد كذلك ٢٤ كياناً اتحادياً قانوناً بشأن هذه المسألة.

١٠٤- ودخل القانون الرامي إلى منع الاتجار بالأشخاص والذي ينفذ اتفاقية بالرمو[٨٠] حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعقب هذا الإجراء، أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ المكتب الخاص للمدعي العام للجمهورية المكلف بالنظر في جرائم العنف ضد النساء والاتجار بالأشخاص، بالملاحقة القضائية في قضايا الاتجار بالأشخاص، وبالتكفل بالضحايا في إطار نموذج للعدالة يتمحور حول الضحية[٨١].

١٠٥- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، صدّق كيان اتحادي واحد على قانون يرمي إلى ردع الاتجار بالأشخاص، وهذا يعني أن على المكسيك أن تبذل قصارى جهدها لمواءمة المفهوم الجنائي للاتجار بالأشخاص في جميع الكيانات الاتحادية للبلد[٨٢]، وتيسير سبل المتابعات الجنائية ضد المتاجرين بالأشخاص، وزيادة الموارد المخصصة لحماية الضحايا، وإقامة تعاون وثيق مع البلدان المجاورة.

١٠٦- وفيما يتعلق بعمليات القتل وحالات اختفاء النساء في مدينة سيوداد خواريث الحدودية (تشيهواهوا) التي حدثت ما بين عام ١٩٩٣ و آذار/مارس ٢٠٠٨، تم تسجيل ما مجموعه ٤٣٢ حالة. وتسنى لإحدى المحاكم القضائية تسوية ٤٥,٢٥ في المائة في هذه الحالات، وقامت إحدى الأجهزة القضائية بالنظر في ١٦,٦٢ في المائة، ولا تزال نسبة ٣٣,٠٢ في المائة قيد التحقيق.

١٠٧- وقد عززت التدابير التي اعتمدتها حكومة ولاية تشيهواهوا، ولا سيما اعتباراً من عام ٢٠٠٤، من تعزيز إجراءات التحقيق التي تجريها السلطات المحلية، حيث يساهم من الآن فصاعداً موظفون جدد من ذوي الكفاءة العالية في مؤسسات النيابة العامة لتشيهواهوا، وتم القيام باستثمارات كبيرة في مجال التجهيزات العلمية بغية تيسير التحقيقات التي تجريها السلطات المحلية، ولا سيما بناء مختبر علم الجريمة والوراثة الجنائية في سيوداد خواريث[٨٣]. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٤، تتعاون مؤسسات دولية في التحقيقات المتعلقة بعمليات قتل النساء[٨٤]، كما تم الشروع في إصلاح نظام العدالة الجنائية لولاية تشيهواهوا إصلاحاً كاملاً[٨٥]. وفضلاً عن ذلك فقد أنشئت، على المستوى الاتحادي، اللجنة المعنية بمنع العنف تجاه المرأة والقضاء عليه عام ٢٠٠٤ في سيوداد خواريث.

١٠٨- ووعياً من الحكومة المكسيكية بالمشكلة الخطيرة التي تمثلها عمليات القتل وحالات الاختفاء هذه، فهي تعترف بأن عليها مسؤولية توضيحها بجلاء وردعها، وكذلك اعتماد التدابير الفعالة لمنع هذه الجرائم، وهذا ضمن منظور متكامل يراعي أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم الحكومة المكسيكية، عن طريق السلطات المحلية والاتحادية، دعماً خاصاً لعائلات النساء اللواتي كن ضحايا لعمليات القتل في سيوداد خواريث[٨٦].

١٠٩- وتولي خطة التنمية الوطنية الأولوية لحقوق الأطفال والمراهقين، ولا سيما حق العيش في ظروف حياة لائقة، وفي النماء المتكامل، وفي الحماية ضد المؤثرات الخطيرة والمعاملة السيئة والاستغلال، بالإضافة إلى المساهمة الكاملة في الحياة الأسرية والثقافية والاجتماعية. فأعمار ٣١,٥ في المائة من السكان المكسيكيين تقل عن ١٥ سنة.

١١٠- والمؤسسة المتخصصة في هذا المجال هي المنظومة الوطنية المعنية بالتنمية المتكاملة للأسرة، التي أنشأت لجاناً لمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ومراقبته. وإلى غاية الآن، أنشئت ٢٩ لجنة في الولايات. وتنفذ هذه المنظومة برامج طموحة في مجالات من بينها حقوق الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع، وعمل الأطفال، واستغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية، والتكفل بالأحداث صغار السن، والرعاية الصحية، والتكفل بحالات الحمل لدى المراهقات، والأخطار النفسية الاجتماعية، ونشر حقوق الطفل[٨٧].

١١١- وفي عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، نُقح الدستور الاتحادي بغية وضع نظام للعدالة يعنى بالمراهقين، وهو النظام الذي اعتمده أيضاً ٢٧ كياناً اتحادياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١١٢- ويقدر في الوقت الحالي أن هناك ١٦ ٠٠٠ طفلاً ومراهقاً يُستخدمون لأغراض البغاء والمواد الإباحية والسياحة الجنسية والاتجار بهدف الاستغلال الجنسي. وفي عام ٢٠٠٧، عدلت الأحكام الجنائية بغية تشديد العقوبات ضد مستغلي الأطفال جنسياً لأغراض تجارية. وفضلاً عن ذلك، نفذت برامج عديدة وسياسات عامة في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال، والحماية منه، والتكفل بضحاياه، والقضاء عليه. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى خطة العمل الوطنية الرامية إلى الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض جنسية والتكفل بضحاياه والقضاء عليه، والتي وضعت

تحت المسؤولية المؤسسية لهيئة التنسيق الوطنية المعنية بالوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض جنسية والتكفل بضحاياه والقضاء عليه.

١١٣- ويتعين رفع تحديات محددة أخرى، ولا سيما وضع سياسات شاملة للتكفل بالطفولة، بالإضافة إلى تبني وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتكفل بفئات الأطفال المستضعفين - أطفال المهاجرين، والأطفال الذين أسيئت معاملتهم، والأطفال المستغلون لأغراض جنسية أو عن طريق العمل - على المستوى الإقليمي؛ ولهذه الغاية، فمن الضروري وضع نظام للمعلومات الإحصائية بشأن حالة الأطفال المستضعفين.

١١٤- وتعدّ المكسيك بلداً متعدد الثقافات ترجع جذوره إلى السكان الأصليين. وحسب الأرقام المسجلة في عام ٢٠٠٥، تم إحصاء أكثر من ١٠ ملايين شخص من السكان الأصليين في البلد، أي ما يمثل ٩,٨ في المائة من مجموع عدد السكان.

١١٥- وفي عام ٢٠٠١، نقحت عدة مواد في الدستور من أجل الاعتراف بالتركيب المتعدد الثقافات للأمة والحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية. وتتمثل حقوق هذه الشعوب على الأخص فيما يلي: الحق في الاعتراف بها كشعوب أو مجتمعات محلية أصلية، والحق في الإدارة الذاتية، وفي تقرير المصير ضمن إطار مؤسسي للإدارة الذاتية يحفظ الوحدة الوطنية، والحق في تطبيق نظمها التشريعية الداخلية، والحق في حفظ هويتها الثقافية، وفي الأرض التي تعيش عليها، وفي المشاورة والمشاركة، بالإضافة إلى الحق في الوصول بشكل كامل للولاية القضائية للدولة، والحق في التنمية. وعلى المستوى الاتحادي، نقحت ثمانية كيانات دساتيرها فيما يتعلق بهذه المسألة[٨٨]، واعتمد ١٢ كياناً لوائح تنظيمية[٨٩].

١١٦- وفي عام ٢٠٠٣، أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بتنمية الشعوب الأصلية، التي تضطلع بتنفيذ برامج ترمي إلى المساهمة في التنمية المتكاملة للسكان الأصليين، ولا سيما في المجالات التالية: المراكز المدرسية، ودعم إثراء ثقافات الشعوب الأصلية وتعميقها وتنميتها، وإنشاء المنظمات الإنتاجية لصالح المرأة، والسياحة البديلة في مناطق السكان الأصليين، والهياكل الأساسية اللازمة للتكفل بالشعوب الأصلية، وتعزيز الاتفاقات في مجال العدالة والإفراج بكفالة عن السجناء المنحدرين من السكان الأصليين[٩٠].

١١٧- وفي السنة المالية ٢٠٠٨، اعتمدت ميزانية تاريخية تبلغ ٨٢٠,٤٣ ٢ مليون دولار، وذلك حتى يتسنى لأجهزة الحكومة الاتحادية وإداراتها المختلفة التكفل بالشعوب الأصلية.

١١٨- ويمثل التأخر الاجتماعي - الاقتصادي للشعوب الأصلية الذي تتفاقم حدته لدى النساء المقيمات في المناطق الريفية تحدياً من نوع خاص. ففي عام ٢٠٠٢، كان حوالي ٨٩,٧ في المائة من السكان الأصليين يعيشون في فقر، ويعاني ٦٨,٥ في المائة منهم من الفقر المدقع.

١١٩- وسجل الحق في الاحتكام إلى نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية تقدماً بفضل الإصلاح المؤسسي لعام ٢٠٠١. وقد أرسى هذا الإصلاح الحق في ضرورة مراعاة المحاكم لأعراف الشعوب والجماعات الأصلية وخصائصها الثقافية ومراعاة هذه الأعراف والخصائص في جميع الدعاوى التي تعدّ طرفاً فيها بصفة فردية أو جماعية، وأن يتلقى أفرادها المساعدة من مترجمين فوريين ومحامين يعرفون لغتهم وثقافتهم. وقد أدرجت هذه الأحكام في القانون الاتحادي للإجراءات الجنائية وسنّ ٢٠ كياناً اتحادياً قوانين بشأن هذه المسألة[٩١].

١٢٠- وفي عام ٢٠٠٣، أنشئت الوحدة الخاصة المكلفة بشؤون السكان الأصليين[٩٢]، والتابعة لمكتب المدعي العام للجمهورية. ولا يزال من الضروري تعيين محامين ومترجمين فوريين ومترجمين محلفين لدى جميع المحاكم وفي جميع الدعاوى التي يكون المتحدثون بلغات الشعوب الأصلية طرفاً فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أيضاً تشجيع السلطات الاتحادية على الاعتراف بأشكال الإدارة الداخلية والنظم التشريعية وغيرها من طرائق تسوية النزاعات الخاصة بالشعوب الأصلية واحترامها. وقد أخذت المكسيك على عاتقها الوفاء بالتزامات محددة في هذا الصدد في إطار البرنامج الوطني لحقوق الإنسان.

١٢١- وفي عام ٢٠٠٣، دخل القانون العام المتعلق بالحقوق اللغوية للشعوب الأصلية حيز النفاذ؛ ويعترف هذا القانون بلغات السكان الأصليين كلغات وطنية لها من القيمة ما للإسبانية. وقد أنشئ على أساس هذا القانون المعهد الوطني للغات السكان الأصليين في عام ٢٠٠٥[٩٣].

١٢٢- وتعد المكسيك وثائق تعليمية، وتطور التدريب الأساسي والمهني للمدرسين، وتشجع تعليم لغات السكان الأصليين في إطار العمليات التعليمية؛ بيد أنها لم تتوصل بعد إلى ضمان استفادة الشعوب الأصلية استفادة كاملة من التعليم الإلزامي الثنائي اللغة والمشترك بين الثقافات، الذي يقدمه أساتذة مدربون وعلى دراية بالأوجه اللغوية المختلفة الشفوية منها والكتابية لكل مجتمع من المجتمعات المحلية. وتبذل الحكومة الاتحادية قصارى جهدها لإقامة جامعات مشتركة بين الثقافات في كيانات اتحادية مختلفة.

١٢٣- وباعتبار المكسيك منشأ[٩٤] ومعبراً ومقصداً، فإنها تلتزم التزاماً كاملاً بحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين. وتعد حدودها الشمالية التي تمتد على أكثر من ٣ ٠٠٠ كيلومتر من أكثر الحدود عبوراً في العالم بمعدل يومي يبلغ مليون عابر ممن بحوزتهم وثائق قانونية. ويسجل كذلك عبور حوالي ١,٥ مليون مهاجر بدون وثائق كل سنة. ويدخل إلى البلد كل سنة عبر الحدود الجنوبية التي تبلغ ١ ١٤٩ كيلومتراً حوالي ١,٣ مليون شخص يحوزون وثائق قانونية و٣٠٠ ٠٠٠ شخص بدون وثائق قانونية.

١٢٤- وترمي خطة التنمية الوطنية بوجه خاص إلى حفظ الأمن على الحدود، كما ترمي إلى ضمان سلامة واحترام حقوق الإنسان وسكان هذه المناطق باعتبارهم مهاجرين. وكما أن المكسيك تشترط معاملة لائقة وعادلة لمواطنيها في الخارج، فإنه يتعين عليها أن تضمن حقوق المهاجرين المقيمين على أراضيها. ويعدّ المعهد الوطني للهجرة المؤسسة الاتحادية المتخصصة والمكلفة بتحقيق هذه الأهداف. وفضلاً عن ذلك، فالمكسيك تمتلك شبكة واسعة توفر الحماية القنصلية إضافة إلى معهد المكسيكيين في الخارج[٩٥].

١٢٥- ودخل تنقيح القانون العام المتعلق بالسكان، الذي يلغي تجريم الهجرة بدون وثائق قانونية، حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ وأتاح جعل النظام القانوني الداخلي متمشياً مع المعاهدات الدولية ذات الصلة، وأسهم في القضاء على التجاوزات التي كان ضحيتها المهاجرون غير الشرعيين.

١٢٦- ويُيَسّر برنامج إعادة تنظيم الحدود الجنوبية عملية التحقق في الوثائق ومراقبة تدفقات المهاجرين. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المعهد الوطني للهجرة استمارة الهجرة للعمال المقيمين قرب الحدود، والتي تسمح للعمال الذين بحوزتهم وثائق قانونية من غواتيمالا وبليز القدوم للعمل في ولايات شياباس وكمبشي وتاباسكو وكينتانا رو. وفي إطار

هذا البرنامج، وُسّع نطاق استمارة الهجرة الخاصة بالزائرين المحليين، والتي تمنح تسهيلات للزائرين المحليين من غواتيمالا، بحيث تتيح للسكان العابرين للحدود أن يجتازوا ولايات شياباس وتاباسكو وكمبشي بصفتهم زائرين محليين[٩٦].

١٢٧- وقد بذلت جهود من أجل السهر على أن تتم إعادة مواطني أمريكا الوسطى براً إلى بلدانهم بطريقة منظمة ولائقة ومرنة ومأمونة، وذلك وفقاً للاتفاقات المعقودة مع غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا.

١٢٨- ومنذ عام ٢٠٠٣، ينفذ المعهد الوطني للهجرة برنامج تجديد مراكز استقبال المهاجرين ، الرامي إلى تحسين الهياكل الأساسية والخدمات المخصصة لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين. وإلى غاية الآن، يتوفر المعهد على ٤٨ مركزاً من مراكز استقبال المهاجرين، تقع في ٢٣ ولاية، وتتسع قدرتها الإيوائية لـ ٩٥٨ ٣ مكاناً. وفي إطار هذا البرنامج، تم في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ بناء ١٠ مراكز استقبال للمهاجرين وتجديد ٨٤ مركزاً آخر[٩٧]. ويتمثل الهدف المتوخى في تحسين الظروف في مراكز استقبال المهاجرين، ولا سيما على الصعيد الطبي والصحي، بالإضافة إلى ضمان التكفل الخاص بنساء المهاجرين وأبنائهم.

١٢٩- وبغية حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، أنشئت فرق "بيتا" لحماية المهاجرين؛ وتنشط هذه الفرق على طول المسارات التي يسلكها المهاجرون في الحدود الشمالية والجنوبية. وهي تنقل المساعدة للمصابين والجرحى من المهاجرين، وتقدم خدمات منها ما يتعلق بتحديد المواقع والمساعدة القانونية. وتم في الوقت الحالي إحصاء ٢٠ فرقة في البلد[٩٨].

١٣٠- وهناك أيضاً برامج توفر التكفل المتكامل والمتخصص للنساء والأطفال والمراهقين من المهاجرين والعائدين إلى أوطانهم، ولا سيما لمن لم يكن منهم مصحوباً بأحد، وذلك بواسطة إجراءات من بينها الإجراءات المشتركة بين الوكالات التي تتخذ بالتعاون مع المجتمع المدني وتستهدف توفير خدمات كاملة فيما يتعلق بالاستقبال، وإعادة التأهيل الطبي والاجتماعي والنفسي، والإيواء، والغذاء والملبس في إطار شبكة مراكز العبور العامة والخاصة[٩٩]. وتكمن إحدى الأهداف الأخرى في زيادة تعزيز سياسات الوقاية والتوعية المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين بأحد، وبالعنف، وبلم شمل أسر المهاجرين، بالإضافة إلى تسجيل الأطفال والمراهقين.

١٣١- وتتم إعادة المكسيكيين إلى وطنهم عن طريق ٢٢ مركز استقبال، على أساس الترتيبات المحلية المتعلقة بالإعادة إلى الوطن التي أصبحت نافذة منذ عام ١٩٩٧ بين سلطات المكسيك وسلطات الولايات المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٤، تنفذ المكسيك والولايات المتحدة برنامج العودة الطوعية إلى الداخل[١٠٠]، الذي يوفر للمهاجرين فرصة يرسلون فيها إلى الموقع الأقرب من ديارهم الأصلية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، شُرع في تيحوانا (باخا كاليفورنيا) في تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن لدواع إنسانية[١٠١] وفق الطرائق نفسها.

١٣٢- ولا تزال حماية حقوق الفئات الأخرى تثير صعوبات. بيد أن المكسيك تتوفر الآن على إطار قانوني متين ومؤسسات متخصصة وسياسات عامة تطمح إلى الاستجابة بطريقة محددة لاحتياجات ذوي الإعاقات[١٠٢]، والبالغين الكبار[١٠٣]، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[١٠٤]، وغيرهم. وعلى هذا الأساس وبغية معالجة هذا النقص، تدرس المكسيك حالياً الوسائل الكفيلة بجعل القانون العام المتعلق بذوي الإعاقات متمشياً مع المعايير الدولية؛ ويتوقع البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الاضطلاع بإجراءات من قبيل تعزيز واعتماد قانون إطاري يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومراقبته والتكفل بالمصابين به، وتعزيز آليات وبرامج تتكفل تكفلاً كاملاً بالبالغين الكبار.

Notes

[1] México es una República federal integrada por 31 estados y el Distrito Federal. La extensión del país es de 1,964,375 km^2. El Poder Ejecutivo tiene carácter unitario. El de la Federación se deposita en el Presidente de la República; el de cada uno de los 31 estados en un gobernador y el del Distrito Federal en un jefe de gobierno. Todos sirven un periodo de seis años y no pueden ser reelegidos. El Poder Legislativo Federal se deposita en el Congreso de la Unión, integrado por una Cámara de Diputados y una Cámara de Senadores. El Poder Legislativo de las 32 entidades federativas tiene carácter unicameral. El ejercicio del Poder Judicial de la Federación se deposita en la Suprema Corte de Justicia de la Nación, el Tribunal Electoral, Tribunales Colegiados y Unitarios de Circuito y Juzgados de Distrito. El Consejo de la Judicatura Federal se encarga de la administración, vigilancia y disciplina del Poder Judicial de la Federación, con excepción de la SCJN y del Tribunal Electoral. El Instituto Federal de la Defensoría Pública garantiza el derecho a la defensa en materia penal así como el acceso a la justicia mediante la orientación, asesoría y representación jurídica en asuntos del orden no penal. El Poder Judicial de las 32 entidades federativas es encabezado por su respectivo Tribunal Superior de Justicia. Según el Informe sobre Desarrollo Humano 2007-2008 de Naciones Unidas, México ocupa el lugar 52 entre los países con un índice de "desarrollo humano alto". En 2005, México ocupaba el lugar número 53.

[2] Desde 1995, la SCJN ha ejercido esa facultad en cuatro ocasiones: el llamado caso "Aguas Blancas" (resuelto en 1996); el caso de la periodista Lydia Cacho (resuelto en 2008); el caso de San Salvador Atenco (hechos de 2006, pendiente de resolución); y el conflicto magisterial en Oaxaca (hechos de 2007, pendiente de resolución). No obstante, existe debate en torno a la pertinencia de una ley que regule dicha facultad.

[3] La Constitución Política ha sido objeto de más de 70 reformas para incorporar los estándares internacionales de derechos humanos.

[4] Respectivamente se reformaron los artículos 1 y 2 en 2001; los artículos 3 y 113 en 2002; el artículo 18 en 2005; el artículo 22 en 2005; el artículo 6 en 2007, y los artículos 16 a 22, 73, 115 y 123 en 2008.

[5] En el marco de la Ley Para la Reforma del Estado, que estuvo en vigor hasta el 13 de abril de 2008, se creó la Comisión Ejecutiva de Negociación y Construcción de Acuerdos del Congreso de la Unión.

[6] Desde 2004, el Poder Ejecutivo presentó una iniciativa de reforma integral en materia de derechos humanos ante la Cámara de Senadores, que propone, entre otros, que las autoridades federales puedan conocer de los delitos de fuero común relacionados con violaciones a derechos humanos. Posteriormente, diversos senadores, diputados y la sociedad civil han realizado propuestas al respecto, incluyendo: 1. Propuesta en el Senado: Presentada por una senadora en octubre de 2007. Propone, entre otros, otorgar jerarquía constitucional a los tratados internacionales de derechos humanos, suprimir el fuero de guerra, prohibir la celebración de convenios o tratados que alteren, restrinjan o supriman los derechos humanos reconocidos por la Constitución o las garantías de los mismos, y que los delitos de genocidio, desaparición forzada de personas y tortura sean imprescriptibles. 2. Propuesta del Presidente de la Mesa Directiva del Senado: En noviembre de 2007, el presidente de la Mesa Directiva del Senado presentó un paquete de reformas constitucionales en materia de derechos humanos, que aún no ha sido dictaminado. Propone, entre otros, incorporar el concepto de derechos humanos y el principio *pro homine* en la interpretación de normas de derechos humanos, la obligatoriedad de la educación en materia de derechos humanos, el respeto a los derechos humanos en las políticas de seguridad pública, el establecimiento de la autonomía de los organismos públicos de derechos humanos en las entidades federativas y el Distrito Federal, y la facultad para que los tribunales federales puedan conocer, en amparo, de actos de autoridad que violen derechos humanos en general y no sólo garantías individuales. 3. Propuesta de la sociedad civil y académicos: En octubre de 2007 la sociedad civil y académicos presentaron una propuesta de reforma constitucional integral en materia de derechos humanos. Busca armonizar el texto constitucional plenamente con los estándares internacionales de derechos humanos, con 4 objetivos: (i) introducir plenamente el concepto de derechos humanos en la Constitución; (ii) dotar a los tratados internacionales de derechos humanos de jerarquía constitucional; (iii) introducir explícitamente algunos derechos humanos que hasta ahora no se encuentran reconocidos en la Constitución o actualizar el catálogo de los ya existentes; y (iv) reforzar las garantías y mecanismos de protección a los derechos humanos, mediante la procedencia del amparo ante intereses legítimos, a instancia de parte individual o colectiva, así como mediante la incorporación de una declaración general de inconstitucionalidad de leyes violatorias de derechos.

[7] Según estudios de la Comisión Nacional de los Derechos Humanos, el grado de armonización de los derechos humanos en las leyes locales es: (i) derecho de las mujeres a una vida libre de violencia, 53.6 por ciento; (ii)

derechos de las personas con discapacidad, 58.9 por ciento; (iii) derechos de los pueblos indígenas, 30.8 por ciento; (iv) derechos del niño, 68.9 por ciento; (v) justicia para adolescentes, 79.3 por ciento; (vi) prevención de la discriminación y protección de la igualdad, 26.7 por ciento; (vii) prevención y sanción de la desaparición forzada de personas, 1.8 por ciento; y (viii) prevención y sanción de la tortura, 28.1 por ciento. Fuente: *"Armonización de la Legislación de las Entidades Federativas respecto de los Instrumentos Internacionales de Derechos Humanos"*, CNDH, México, 2008, disponible en http://www.cndh.org.mx/armonleg/indexnvo.html.

[8] En 2003, la Oficina en México de la OACNUDH elaboró un Diagnóstico sobre la situación de los derechos humanos en México, con base en el cual fue elaborado el Programa Nacional de Derechos Humanos 2004-2006, en cumplimiento a los compromisos adoptados en la Conferencia Mundial de Derechos Humanos de Viena de 1993. El proceso de consultas para la elaboración del PNDH 2008-2012 tuvo lugar entre noviembre de 2007 y abril de 2008 y contó con la participación de 39 organizaciones de la sociedad civil, académicos y especialistas, así como de 30 dependencias y entidades de la Administración Pública Federal.

[9] Tal es el caso del Sistema Nacional para el Desarrollo Integral de la Familia, la Comisión Mexicana de Ayuda a Refugiados, el Instituto Nacional de Migración, la Fiscalía Especial para la Atención de Delitos Electorales, el Instituto Nacional de las Mujeres, el Instituto Nacional de las Personas Adultas Mayores, el Consejo Nacional para Prevenir la Discriminación, la Comisión Nacional para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas, el Instituto Nacional de Lenguas Indígenas, el Consejo Nacional para las Personas con Discapacidad, la Comisión Nacional de la Vivienda, la Fiscalía Especial para los Delitos de Violencia contra las Mujeres y Trata de Personas y la Fiscalía Especial para la Atención de Delitos Cometidos contra Periodistas.

[10] La CNDH adquirió mediante la reforma constitucional de 1999 el estatus de organismo público del Estado con autonomía de gestión y presupuestaria, personalidad jurídica y patrimonio propios. Entre las funciones de la CNDH se encuentran recibir quejas, conocer e investigar a petición de parte o de oficio de presuntas violaciones a derechos humanos, así como formular recomendaciones públicas no vinculantes y denuncias y quejas ante las autoridades respectivas. Mediante reformas, en enero y junio de 2006, a la Ley de la CNDH, se fortalecieron sus atribuciones en materia de igualdad de género y se ampliaron sus facultades al permitirle solicitar a los órganos internos de control de las diferentes dependencias gubernamentales el inicio del procedimiento de responsabilidades que deba ser instruido en contra de los servidores públicos correspondientes por violaciones a derechos humanos, así como dar seguimiento a las actuaciones y diligencias respectivas.

[11] El PNDH plantea el compromiso del Gobierno de México de aumentar de 67 por ciento a 70 por ciento la cifra de recomendaciones de la CNDH atendidas.

[12] Ello representa un incremento respecto del año 2006, durante el cual sólo fueron aceptadas el 84.61 por ciento de las recomendaciones.

[13] El Pleno de la SCJN se ha pronunciado en este sentido mediante dos tesis aisladas emitidas en noviembre de 1999 y abril de 2007, respectivamente. Cinco tesis ininterrumpidas en el mismo sentido producen jurisprudencia.

[14] El Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y sus dos Protocolos Facultativos; el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales; la Convención contra la Tortura y otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes y su Protocolo Facultativo; la Convención Internacional sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación Racial; la Convención sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra la Mujer y su Protocolo Facultativo; la Convención sobre los Derechos del Niño y sus dos Protocolos Facultativos; la Convención Internacional sobre la Protección de los Derechos de Todos los Trabajadores Migratorios y de sus Familiares; la Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad y su Protocolo Facultativo; y la Convención Internacional para la Protección de todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas (aún no en vigor).

[15] Comité de Derechos Humanos; Comité de Derechos Económicos, Sociales y Culturales; Comité para la Eliminación de la Discriminación Racial; Comité para la Eliminación de la Discriminación contra la Mujer; Comité contra la Tortura; Subcomité para la Prevención de la Tortura; Comité de los Derechos del Niño; Comité para la Protección de los Derechos de todos los Trabajadores Migratorios y de sus Familiares; Comité sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad.

[16] En 2006, México sustentó seis informes periódicos ante tales órganos; en julio de 2008 presentó su quinto informe periódico al Comité de Derechos Humanos y en noviembre de 2008 presentó sus informes iniciales bajo los dos Protocolos Facultativos de la Convención sobre los Derechos del Niño. Está próximo a presentar su XVI y XVII informe consolidado al Comité para la Eliminación de la Discriminación Racial.

[17] Los Cuatro Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949 y sus Protocolos Adicionales I y III; Convención sobre el Estatuto de los Refugiados, de 1951, y su Protocolo de 1967; Convención sobre el Estatuto de los Apátridas de 1954; Convención para la Prevención y la Sanción del Delito de Genocidio; Convención sobre la Imprescriptibilidad de los Crímenes de Guerra y de los Crímenes de Lesa Humanidad; Estatuto de Roma de la Corte Penal Internacional. Convenios de la OIT: Nº 29; Nº 105; Nº 87; Nº 100; Nº 111; N° 169 y Nº 182, entre otros; en el marco de la UNESCO: Convención para la Protección de los Bienes Culturales en caso de conflicto Armado y reglamento para la aplicación de la Convención; Protocolo a la Convención para la protección de los Bienes Culturales en caso de conflicto armado; Convención Universal sobre Derecho de Autor, Declaración anexa relativa al Artículo XVII y resolución relativa al Artículo XI; Convención para la Protección del Patrimonio Mundial Cultural y Natural; Convención sobre la protección y la promoción de la diversidad de las expresiones culturales, entre otras.

[18] Convención Americana sobre los Derechos Humanos y sus dos Protocolos Adicionales; Convención Interamericana para Prevenir y Sancionar la Tortura, Convención Interamericana sobre Desaparición Forzada de Personas; Convención Interamericana para la Eliminación de todas las Formas de Discriminación contra las Personas con Discapacidad; Convención Interamericana para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia contra la Mujer. Es además, Estado Parte a las convenciones interamericanas contra la corrupción, sobre los derechos civiles y políticos a la mujer, obligaciones alimentarias, restitución internacional de menores, conflictos de leyes en materia de adopción internacional de menores, asilo territorial y asilo diplomático, así como la Convención para prevenir y sancionar los actos de terrorismo configurados en delitos contra las personas y la extorsión conexa cuando estos tengan trascendencia internacional.

[19] A julio de 2008, se encuentran 136 asuntos en trámite ante el sistema interamericano. Desde 2005, el Gobierno, con la colaboración de las organizaciones de la sociedad civil, trabaja en un anteproyecto de "Ley General de Cooperación con el Sistema Interamericano de Promoción y Protección de los Derechos Humanos", a fin de regular la coordinación y cooperación entre los diferentes niveles de gobierno para el cumplimiento de las obligaciones internacionales de México en el Sistema interamericano. El anteproyecto se estudia actualmente en diversas dependencias gubernamentales.

[20] *Mecanismos de la ONU*: Relator Especial de la Comisión de Derechos Humanos sobre la Independencia de Jueces y Magistrados (13-23 de mayo de 2001); Comité Contra la Tortura (23 de agosto a 12 de septiembre de 2001); Relator Especial sobre Vivienda Adecuada como un Elemento Integrante del Derecho a un Nivel de Vida Adecuado (4-15 de marzo de 2002); Relatora Especial sobre los Derechos Humanos de los Migrantes (7-18 de marzo de 2002); Representante del Secretario General para los Desplazados Internos (18-28 de agosto de 2002); Presidente del Grupo de Trabajo sobre Detención Arbitraria de la Comisión de Derechos Humanos de la ONU y la Experta del Paraguay (27 de octubre al 10 de noviembre de 2002); Relator Especial de la Comisión de Derechos Humanos sobre la situación de los derechos humanos y las libertades fundamentales de los indígenas (2 al 13 de julio de 2003); Visita confidencial de expertas del Comité para la Eliminación de la Discriminación contra la Mujer (19 al 25 de octubre de 2003); Misión de Expertos Internacionales de la ONU, Oficina de las Naciones Unidas contra la Droga y el Delito, a Ciudad Juárez, Chihuahua (octubre de 2003); Relatora Especial sobre la violencia contra la mujer, sus causas y consecuencias (21 al 25 de febrero de 2005). Relator Especial sobre Venta de Niños, Prostitución y Pornografía Infantil (4-14 de mayo de 2007); Relator Especial de la ONU sobre Vivienda Adecuada como un Elemento Integrante del Derecho a un Nivel de Vida Adecuado y el Relator Especial de la ONU sobre los Derechos Humanos y las Libertades Fundamentales de los Indígenas (7-11 de septiembre de 2007) (visita privada); Relator Especial de la ONU sobre los Derechos Humanos de los Migrantes (9-18 de marzo de 2008); Subcomité contra la Tortura (28 de agosto al 13 de septiembre). *Mecanismo de la OEA:* 3 visitas del Presidente de la Comisión Interamericana de Derechos Humanos (2-5 de julio de 2001, 11-13 de abril y 6-11 de agosto de 2007); Relatora Especial de Asuntos de la Mujer (9-12 de febrero de 2002); Relator Especial para Trabajadores Migratorios de la Comisión Interamericana de Derechos Humanos (25-31 de julio de 2002); Relator sobre Libertad de Expresión (18-26 de agosto de 2003); Relator Especial para México y sobre los Derechos de los Pueblos Indígenas de la Comisión Interamericana de Derechos Humanos (24-31 de agosto de 2005). *OACNUDH:* Se ha recibido en tres ocasiones, la

visita de la Alta Comisionada de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos: Sra. Mary Robinson (2 de diciembre de 2000 y 30 de junio a 2 de julio 2002) y la Sra. Louise Arbour (5-8 de febrero de 2008).

[21] Por ejemplo, durante 2007 y 2008, México ha recibido más de siete visitas de alto nivel de renombradas organizaciones de la sociedad civil, expertos y observadores internacionales, incluyendo a la Secretaria Ejecutiva de Amnistía Internacional, el Director para América de Human Rights Watch, así como el Presidente del Comité Internacional de la Cruz Roja.

[22] El Acuerdo establece como prioridades de cooperación la armonización legislativa, la reparación del daño por violaciones a derechos humanos, el seguimiento y aplicación nacional de recomendaciones de órganos internacionales de derechos humanos, el fortalecimiento institucional y del sistema de justicia, la prevención y erradicación de la tortura, la promoción de los derechos de las mujeres y la perspectiva de género, la promoción de los derechos de los pueblos indígenas, la promoción de las libertades fundamentales y del Estado de Derecho.

[23] Entre otras funciones, esa Oficina realiza seguimiento personalizado, con acceso a centros de readaptación social, de casos delicados de personas privadas de la libertad que se ubican en el ámbito de su mandato. Igualmente tiene programas de formación con las fuerzas armadas y la policía.

[24] Nuevo León (2004), Chihuahua (2007), Estado de México (2006) y Oaxaca (2007). Aguascalientes se encuentra en proceso.

[25] Ello tiene su fundamento en el artículo 37(a) de la Ley Orgánica del Poder Judicial de la Federación, el cual faculta a los Tribunales Colegiales de Circuito para conocer de las sentencias o resoluciones que son dictadas por tribunales militares, independientemente de las penas impuestas.

[26] Según datos del Consejo de la Judicatura Federal, entre 2001 y 2008 los juzgados de distrito conocieron de 558 demandas de amparo indirecto donde intervino como parte el Supremo Tribunal Militar, de las cuales 39 fueron desechadas y en 152 se concedió la protección de la justicia federal (las demandas restantes tuvieron diversos sentidos de resolución o se encontraban en trámite). Además, en tal periodo los tribunales colegiados de circuito conocieron mediante juicio de amparo directo, de 400 sentencias definitivas donde también intervino como parte el Supremo Tribunal Militar. De éstas, 12 demandas fueron desechadas, en 209 casos concedió el amparo, y en 4 casos se le ordenó la reposición del procedimiento.

[27] Aproximadamente 94.97 por ciento de los reclusos son hombres y 5.03 por ciento son mujeres.

[28] En el marco del *Programa Nacional de Fomento y Difusión de los Derechos Humanos en Materia de Seguridad Pública y Penitenciaria*, 9,882 servidores públicos de los centros federales recibieron entre 2003 y julio de 2008 capacitación en materia de derechos humanos.

[29] La “Reforma al Sistema de Seguridad Pública y Justicia Penal” (2008) busca fortalecer la procuración e impartición de justicia y la lucha contra el crimen organizado y establece bases constitucionales para el Sistema Nacional de Seguridad Pública. El Sistema privilegia la coordinación del Ministerio Público y las instituciones policiales de los tres órdenes de gobierno a fin de lograr la integración de los esfuerzos en materia de seguridad pública, homologando las reglas para seleccionar, capacitar, garantizar la permanencia, evaluar y certificar a los policías del país.

[30] En el marco de dicho Programa, se han capacitado en derechos humanos, durante los años de 2007 y 2008, a 27,774 elementos de tal Secretaría y sus órganos desconcentrados y se ha apoyado en la capacitación de 8,636 elementos de las instituciones de seguridad pública estatal y municipal.

[31] A través de dicho Programa, durante los años de 2007 y 2008, la Secretaría de Seguridad Pública recibió, investigó y desahogó 989 quejas por presuntas violaciones a derechos humanos por parte de servidores públicos de esa Secretaría.

[32] A fin de fortalecer la capacitación del Ministerio Público en materia de derechos humanos, en el marco del *Programa Institucional de Capacitación, Formación y Servicios Educativos en Derechos Humanos,* de 2003 a junio de 2008, la PGR ha capacitado a 27,023 personas, principalmente agentes del Ministerio Público, de la Agencia Federal de Investigación, peritos y personal administrativo, así como de otras instituciones o dependencias federales, estatales y municipales y sociedad civil.

[33] Su participación se fundamenta en las tesis de jurisprudencia números 34/2000, 35/2000, 36/2000, 37/2000, 38/2000 y 39/2000 emitidas por la SCJN.

[34] Anteriormente, el personal femenino ingresaba únicamente a la Escuela Médico Militar y a la de Enfermería.

[35] En total, de 2001 a 2007 se capacitaron a 145,298 elementos entre Generales, Jefes, Oficiales y Tropa, Cadetes y Defensas Rurales; y en 2008, se ha capacitado a 54,101 elementos entre Generales, Jefes, Oficiales y Tropa, Cadetes y Defensas Rurales.

[36] Se capacita mensualmente a un promedio de 975 elementos.

[37] Entre diciembre de 2006 y mayo de 2008 la CNDH recibió 634 quejas contra efectivos militares.

[38] "Comité Interdisciplinario para la Reparación del Daño a Víctimas u Ofendidos por Violaciones a Derechos Humanos de Individuos Vinculados a Movimientos Sociales y Políticos en la década de los sesenta y setenta", creado en 2001 y presidido por la Secretaría de Gobernación.

[39] *"Fiscalía especial para la atención de hechos probablemente constitutivos de delitos federales cometidos directa o indirectamente por servidores públicos en contra de personas vinculadas con movimientos sociales y políticos del pasado"*, creada en 2001.

[40] Distrito Federal, Oaxaca, Chiapas y Guerrero.

[41] Las entidades federativas que cuentan con legislación específica sobre tortura son: Aguascalientes (1995), Campeche (1993), Coahuila (1993), Colima (1995), Chiapas (1994), Estado de México (1994), Jalisco (1993), Michoacán (1994), Morelos (1993), Nayarit (2005), Oaxaca (1993), Quintana Roo (1992), Tlaxcala (2003), Veracruz (1999) y Yucatán (2003).

[42] Realiza además actividades de capacitación para funcionarios y servidores públicos. Entre 2001 y 2003 la PGR capacitó a 730 funcionarios a través de 21 cursos en materia de tortura, y en 2003 capacitó a 377 servidores públicos sobre los aspectos jurídicos y periciales para la aplicación del Dictamen Médico/Psicológico.

[43] Aguascalientes, Baja California, Baja California Sur, Campeche, Chiapas, Chihuahua, Coahuila, Colima, Distrito Federal, Durango, Estado de México, Guanajuato, Guerrero, Hidalgo, Michoacán, Morelos, Nuevo León, Oaxaca, Puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Sonora, Tabasco, Tamaulipas, Tlaxcala, Yucatán y Zacatecas.

[44] Nayarit, Jalisco y Veracruz.

[45] Entre 2005 y agosto de 2007, la Secretaría de Seguridad Pública capacitó a 795 guardas, custodios y personal administrativo y de mando de los citados centros.

[46] Morelos, Chihuahua, Tamaulipas, Zacatecas, Colima y Baja California.

[47] Desde su creación y al 4 de septiembre de 2008, el IFAI ha recibido 338,412 solicitudes de información, de las cuales ha respondido 297,643 solicitudes, y ha recibido 16,906 recursos de revisión (30,035 solicitudes fueron concluidas por falta de pago de los costos de reproducción de la información (3,228) o por falta de respuesta al requerimiento de información adicional (26,807)).

[48] De conformidad con la CNDH, *"los casos atendidos revelan que las agresiones a periodistas se han multiplicado y ahora son más violentas. Además, existen nuevos actores que agravian a los comunicadores, entre ellos los miembros del crimen organizado, lo que contribuye a la persistencia de un clima generalizado de temor entre los integrantes del medio, lo que provoca la autocensura y acentúa la caracterización del periodismo como una profesión de alto riesgo"*. Fuente: CNDH. Comunicado de prensa CGCP/006/08 de 6 de enero de 2008. El Comité para la Protección de Periodistas ha reconocido que en los últimos cinco años, al intensificarse la guerra entre los cárteles de la droga, periodistas locales que informan sobre crimen organizado y narcotráfico han sido agredidos y asesinados (Informes *"Un nuevo frente en México"* (7 de noviembre de 2007), *"México: Calderón apoya la federalización de los delitos contra la libertad de expresión"* (9 de junio de 2008) y *"Reportero alega haber sido agredido por militares en Sinaloa"* (8 de agosto de 2008). Según datos de la Misión Internacional de Documentación sobre Ataques en Contra de Periodistas y Medios de Comunicación, entre 2000 y 2008 por lo menos 24 periodistas y trabajadores de los medios han sido asesinados, ocho más permanecen desaparecidos y decenas han

sido amenazados, intimidados o agredidos en razón de su oficio. (Informe “Libertad de Prensa en México: La Sombra de la Impunidad y la Violencia”, agosto de 2008; Dicha Misión visitó México del 20 al 25 de abril de 2008.

[49] Desde su creación y hasta el 30 de septiembre de 2008, en el fuero federal se han conocido 262 asuntos por delitos cometidos contra periodistas, de los cuales 187 han sido determinados y el resto se encuentra en trámite. El tipo de delito más denunciado es la amenaza; en 17 de los asuntos se denunció el delito de homicidio; recurren también las denuncias por lesiones, privación ilegal de la libertad, abuso de autoridad y robo.

[50] La iniciativa de reforma al artículo 73 constitucional presentada en octubre de 2008 por el Ejecutivo Federal propone considerar como delitos de orden federal los relacionados con violaciones, entre otros, a la libertad de expresión, que por sus características de ejecución o relevancia social trasciendan el ámbito de los estados o del Distrito Federal. Además, en marzo de 2008, la PGR presentó a la Cámara de Diputados un proyecto de iniciativa de reforma a la Ley Orgánica del Poder Judicial de la Federación a fin de considerar como delitos de orden federal los cometidos en contra de periodistas; ésta ha recibido el reconocimiento de organizaciones no gubernamentales internacionales como el Comité para la Protección de Periodistas y la Misión Internacional de Documentación sobre Ataques en Contra de Periodistas y Medios de Comunicación.

[51] Presupuesto de Egresos de la Federación. Anexo “Evolución del gasto público 2003-2007”, Secretaría de Hacienda y Crédito Público, 2008.

[52] Este programa ha recibido el reconocimiento, entre otros, del Banco Mundial y el Banco Interamericano de Desarrollo.

[53] *Oportunidades* tiene una cobertura para grupos específicos de la población en el 100 por ciento de los municipios del país caracterizados como de alta marginación, en localidades rurales y urbanas.

[54] Las últimas encuestas muestran también reducciones significativas entre 1996 y el 2006 de la pobreza medida en términos de ingreso: en pobreza alimentaria se pasó de 34.7 millones de personas a 14.4 millones de personas (13.8 por ciento de la población); en pobreza de capacidades se pasó de 43.4 millones a 21.7 millones de personas (20.7 por ciento de la población); en pobreza de patrimonio se pasó de 69 por ciento de la población a 44.7 millones de mexicanos (42.6 por ciento de la población).

[55] En cuanto al primer objetivo, México cumplió de manera anticipada con la meta fijada para el año 2015 de reducir a la mitad el porcentaje de personas con ingresos inferiores a un dólar diario: tal porcentaje pasó de 10.8 por ciento en 1989 a 3.3 por ciento en el 2006. En cuanto al segundo objetivo, mientras que en el ciclo escolar 1992-1993 la tasa neta de matriculación en primaria (6-11 años de edad) en el sistema educativo nacional fue de 98.1 por ciento, el índice pasó a 101.4 por ciento en 2006-2007. Con relación al cuarto objetivo, la tasa de mortalidad entre menores de cinco años descendió de 64 muertes por cada 1000 niños nacidos vivos en 1983 a 23 en la actualidad, con reducción drástica en tasas de mortalidad por diarrea y la radicación de polio, difteria y sarampión. En cuanto al objetivo vinculado a la salud materna, se ha ampliado notablemente la cobertura de atención de parto por personal calificado que paso de 70 por ciento en el año 2000 a 93.2 por ciento al 2006; por otra parte, la mortalidad materna en el hogar sin haber recibido asistencia médica paso de 8.9 por ciento en el 2002 a 5.9 por ciento en el 2007. Finalmente, la epidemia del VIH-SIDA permanece estable: la prevalencia del VIH- SIDA es de 0.3 por ciento (tres personas por cada 1000 adultos) de 15 a 49 años; por otro lado, se redujo en 7 por ciento la incidencia de tuberculosis pulmonar en los últimos 5 años pasando de 15,649 casos en el 2000 a 14.550 en 2007; y la incidencia del paludismo se ha reducido de 1990 a 2007 en un 95.8 por ciento.

[56] Intervención de Ban Ki-Moon, Secretario General de la Organización de las Naciones Unidas, durante la Reunión de Trabajo sobre los Objetivos de Desarrollo del Milenio y el Cambio Climático, 4 de agosto de 2008, México D.F.

[57] Orientado a mejorar el abasto de productos básicos y la nutrición en las localidades rurales marginadas, benefició en 2007 a 143,423 familias y entre enero y mayo del 2008 a 130,064 familias. El *Programa de Apoyo Alimentario y Abasto Rural* tiene por objetivo mejorar la alimentación, nutrición, y el abasto de productos básicos y complementarios en localidades rurales marginadas del país. En su *Modalidad de Apoyo Alimentario,* otorga apoyos alimentarios en especie o en efectivo para incrementar la ingesta diaria de alimentos. En 2007 benefició a 143,423 familias a través de 1,387,094 apoyos en 1,202 municipios y 5,578 localidades en las 31 entidades federativas. Entre enero y mayo de 2008, benefició a 130,064 familias a través de 827,041 apoyos en 1,063 municipios y 4,859 localidades en las 31 entidades federativas. En su *Modalidad de Abasto Rural,* busca garantizar el abasto de

alimentos en localidades de alta y muy alta marginación y de difícil acceso, comercializando productos básicos y complementarios a precios accesibles en las zonas más apartadas, a través de más de 22,568 tiendas ubicadas en 31 entidades federativas. Es la red de abasto más grande de Latinoamérica con 308 almacenes distribuidos por todo el país. En 2007 benefició a 45,575,807 personas; a mayo de 2008, ha beneficiado a 46,405,893 personas.

[58] El *Programa de Abasto Social de Leche* (a cargo de Liconsa, S.A. de C.V.) apoya la alimentación de familias en condiciones de pobreza proporcionando leche fortificada con vitaminas y minerales.

[59] Ante el alza mundial de precios de alimentos se puso en marcha el *Programa Apoyo Alimentario Vivir Mejor*, creado en junio de 2008, que tiene como objetivo compensar la disminución del poder adquisitivo de los más pobres derivado del incremento de precios, brindándoles una compensación en efectivo de $120 pesos mensuales (aproximadamente $10.91 dólares de los E.U.A.).

[60] Por la que se dan desayunos escolares y atención a menores de cinco años no escolarizados. A través de la *Estrategia Integral de Asistencia Social Alimentaria*, se llevan a cabo programas de desayunos escolares, atención a menores de 5 años no escolarizados, asistencia alimentaria a sujetos vulnerables y familias en desamparo, así como la Estrategia Nacional de Orientación Alimentaria. La proporción de desayunos escolares calientes ha alcanzado un 48 por ciento del total de desayunos que se distribuyen en el país, más de 6 millones de desayunos diarios.

[61] Durante el ciclo escolar 2007-2008 se distribuyeron libros de texto gratuitos de educación primaria: 5,535 en sistema Braille y alrededor de 8,495 en macrotipos. Asimismo, 980 Diccionarios *Academia* en sistema Braille.

[62] V Informe Interamericano de la Educación en Derechos Humanos. Instituto Interamericano de Derechos Humanos. San José de Costa Rica, 2006.

[63] Mediante reforma a la Ley General de Salud que establece el Sistema de Protección Social en Salud, conocido como *Seguro Popular*.

[64] En 2007 se afiliaron a este Seguro 819,410 niños, y de enero a mayo de 2008, 420,790 niños, sumando 1,240,380 beneficiados, con lo que se superó satisfactoriamente la meta original de afiliación.

[65] En el marco del *Programa Oportunidades*, existe también desde 2007 el programa *Caravanas de la salud*, que benefició en 2007 a 303,397 personas que residen en localidades marginadas y de difícil acceso.

[66] Además, de 2001 a 2006 el trabajo conjunto del INMUJERES y la Secretaría de Salud, derivó en un incremento de programas de servicios de salud física y mental, y de salud sexual y reproductiva desde una perspectiva de género, para las mujeres, niñas y adultas mayores. En la Secretaría de Salud se creó el Centro Nacional de Equidad de Género y Salud Reproductiva, que opera programas sobre planificación familiar, cáncer cérvico-uterino y de mama, atención materno infantil, salud perinatal, equidad de género, atención de la violencia familiar, sexual y contra las mujeres, y el respeto a los derechos sexuales y reproductivos.

[67] Atendió, de enero a septiembre de 2008, a 353,566 personas, de los cuales 194,802 lograron obtener un empleo, representando un índice de colocación de 55 por ciento.

[68] En el contexto de las políticas de transparencia, a partir de enero de 2008, se puede consultar en la página electrónica de la Secretaría del Trabajo y Previsión Social el contenido de los Contratos Colectivos de Trabajo y las condiciones que rigen a las asociaciones sindicales.

[69] 57 por ciento son hombres y 43 por ciento son mujeres. 58 por ciento de éstos viaja con su familia. 20 por ciento son niños de 6 a 14 años. El Grupo de Coordinación Interinstitucional se instaló en noviembre de 2007, presidido por el Secretario del Trabajo y Previsión Social e integrado por más de 10 dependencias del Gobierno Federal, que formula estrategias de atención en materia de inspección y marco normativo, seguridad y previsión social, educación, promoción del desarrollo e integración de información.

[70] A través del Grupo Interinstitucional, en 2007 fueron atendidos 2,212 menores de la calle; 1,990 menores de la calle reintegrados; 73,446 menores trabajadores; 99,943 menores en riesgo; 127,441 familias atendidas; 5,630 becas académicas; 431 becas capacitación.

[71] Entre 2000 y 2006, más de cuatro millones de familias compraron o mejoraron una vivienda. La meta para el periodo 2007-2012 es otorgar seis millones de financiamientos para los diferentes programas de vivienda. En 2007, el conjunto de las entidades financieras de vivienda otorgaron un millón 183 mil 759 créditos y subsidios en sus diversas modalidades, privilegiando a los sectores de más bajos ingresos.

[72] El *Programa ProÁrbol* se orienta a los 101 municipios con mayor índice de marginación. La meta en 2008 es sembrar 280 millones más. En lo referente a áreas naturales protegidas, se cuenta con 166 áreas naturales de carácter federal que representan más de 23,146,927 hectáreas (12 por ciento del territorio nacional).

[73] Lo que se traduce en la conservación de 1.75 millones de hectáreas de bosques y selvas en el país y el beneficio de 2 mil 600 comunidades, principalmente de alta marginación.

[74] Tras la citada reforma y una reforma posterior del 4 de diciembre de 2006, el artículo 1° constitucional lee como sigue: "Queda prohibida toda discriminación motivada por origen étnico o nacional, género, la edad, las discapacidades, la condición social, las condiciones de salud, la religión, las opiniones, las preferencias, el estado civil o cualquier otra que atente contra la dignidad humana y tenga por objeto anular o menoscabar los derechos y libertades de las personas."

[75] Aguascalientes, Baja California Sur, Campeche, Chiapas, Coahuila, Estado de México, Hidalgo, Jalisco, Morelos, Nayarit, Oaxaca, puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Tabasco, Tlaxcala, Veracruz y Yucatán.

[76] Aguascalientes, Chiapas, Chihuahua, Coahuila, Colima, Distrito Federal, Durango y Veracruz.

[77] Desde su creación y hasta el primer trimestre de 2008, el CONAPRED ha atendido 2,052 quejas, de las cuales 869 fueron contra particulares y 1,183 fueron reclamaciones contra servidores públicos federales.

[78] En 2006 la Secretaría del Trabajo y Previsión Social, bajo el Programa *Política para la Igualdad Laboral*, desarrolló el *Distintivo de Empresa Familiarmente Responsable* para promover la incorporación de políticas de igualdad entre mujeres y hombres en el sector privado y la conciliación entre el cumplimiento de las responsabilidades familiares y del trabajo. Entre 2007 y 2008 se han reconocido a 90 empresas con dicho distintivo, dando como resultado 123,824 empleados beneficiados de los cuales 43,433 son mujeres. Además, se desarrolla la *Política para la Igualdad Laboral*, que tiene como una de sus líneas de acción la creación de la *Norma Mexicana para la Igualdad Laboral entre Mujeres y Hombres*, que espera concretarse antes de que concluya 2008.

[79] Con esta ley se crea el *Sistema Nacional para la Igualdad entre Mujeres y Hombres*, coordinado por INMUJERES y que articula a dependencias federales, estatales y municipales, así como a la sociedad civil y el *Programa Nacional para la Igualdad entre Mujeres y Hombres 2008-2012 (PROIGUALDAD)* para institucionalizar una política transversal con perspectiva de género en el Gobierno Federal y contribuir a su adopción en los tres poderes de la Unión, los tres órdenes de gobierno y el sector privado.

[80] La Ley, además de tipificar el delito de trata, establece los derechos de las víctimas, crea la Comisión Intersecretarial sobre el tema y le encomienda elaborar el Programa Nacional para Prevenir y Sancionar la Trata de Personas. Se ha modificado también el Código Penal Federal incorporando un capítulo sobre "turismo sexual" y la Ley Federal Contra la Delincuencia Organizada en materia de explotación sexual infantil.

[81] Del 1° de enero al 15 de octubre de 2008, la Fiscalía Especial para los Delitos de Violencia contra las Mujeres y Trata de Personas (FEVIMTRA) inició 80 investigaciones por delitos relacionados con violencia hacia las mujeres, y 20 investigaciones por trata de personas, localizó 59 mujeres desaparecidas y atendió a 2,393 víctimas. El 5 de octubre FEVIMTRA acusó ante un juzgado federal al primer probable responsable de un caso de trata y el 10 del mismo mes el juez encontró datos suficientes para iniciar el juicio (Proceso penal 243/2008. Juzgado Primero de Distrito de Mexicali. Baja California).

[82] 18 entidades federativas tipifican el delito de trata mediante ley o en su Código Penal; no obstante, en algunos de los casos, dichas legislaciones no están de acuerdo con la Ley General.

[83] El Gobierno de Chihuahua ha destinado más de $34 millones de pesos (aproximadamente $3.1 millones de dólares de los E.U.A.) para equipos de laboratorio, y ordenó la construcción del Laboratorio de Criminalística y Genética Forense en Ciudad Juárez, que requirió una inversión total superior a los $38 millones de pesos (aproximadamente $3.5 millones de dólares de los E.U.A.).

[84] Se contrató al Equipo Argentino de Antropología Forense, cuya actuación ha resultado decisiva en los complejos procedimientos de identificación de las víctimas. Se cuenta con la participación de la Agencia Internacional para el Desarrollo de los Estados Unidos de América (USAID), que financió el costo del servicio del laboratorio BODE, en Virginia (EE.UU.), el cual llevó a cabo los análisis de las muestras de ADN encontradas en los lugares en donde se han hallado los cuerpos de algunas víctimas.

[85] En el año 2006, entraron en vigor la nueva Ley Orgánica del Ministerio Público del estado de Chihuahua, la reforma a la Ley Orgánica del Poder Judicial del estado de Chihuahua, el nuevo Código de Procedimientos Penales, el nuevo Código Penal, la Ley de Justicia Penal Alternativa, la Ley de Justicia Especial para Adolescentes Infractores y la Ley de Atención y Protección a Víctimas u Ofendidos del Delito.

[86] El 31 de mayo de 2005 se constituyó el Consejo Asesor de Aplicación del Fondo de Auxilio Económico a Familiares de las Víctimas de Homicidio de Mujeres en el municipio de Ciudad Juárez, Chihuahua. El citado Fondo fue dotado de $30 millones de pesos (aproximadamente $2.73 millones de dólares de los E.U.A.), de los cuales $25 millones (aproximadamente $2.27 millones de dólares de los E.U.A.) fueron otorgados por el Gobierno Federal y el resto por el Gobierno del estado de Chihuahua. El Consejo Asesor determina la entrega de estos recursos a los familiares de las víctimas.

[87] Los programas llevados a cabo por el SNDIF para la protección de los derechos de los niños, niñas y adolescentes tuvieron los siguientes resultados en el año 2007: (i) se atendieron 44,053 niños, niñas y adolescentes en 8 entidades federativas a través del *Programa de Prevención y Atención a Niñas, Niños y Adolescentes en Situación de Calle "De la Calle a la Vida";* (ii) se disminuyó en 17.2 por ciento la población de niñas, niños y adolescentes trabajadores urbanos marginales, con una eficiencia terminal del ciclo escolar de 93 por ciento de la población infantil que recibe apoyos compensatorios, bajo el *Programa para la Prevención, Atención, Desaliento y Erradicación del Trabajo Infantil Urbano Marginal*; (iii) se atendieron a 2,014 niñas, niños y adolescentes víctimas de la explotación sexual comercial infantil y a 32,590 niñas, niños y adolescentes en riesgo a través del *Programa para la Prevención, Atención y Erradicación de la Explotación Sexual Comercial Infantil*, que opera con una Coordinación Nacional integrada por 32 instituciones; (iv) se atendieron a 89,107 niños de 2 a 6 años en 1,935 centros de asistencia infantil comunitarios semiescolarizados, y a 56,632 niños de 0 a 6 años en 659 centros de asistencia de desarrollo infantil escolarizados, bajo el *Programa de Atención a Menores de Edad Temprana;* (v) se atendió a 2,633,220 en 29 entidades federativas bajo el *Programa de atención a la salud de los niños, niñas y adolescentes;* (vi) se se realizaron actividades informativas a 621,720 adolescentes, y se atendió a 49,208 madres, padres y embarazadas adolescentes, en 30 entidades federativas, bajo el *Programa para la Prevención y Atención Integral del Embarazo en Adolescentes*; (vii) se atendió a 221,297 niñas, niños y adolescentes y 34,171 padres de familia, en 25 entidades federativas bajo el *Programa de Prevención de Riesgos Psicosociales;* y (ix) se establecieron 29 redes estatales, 31 DIFusores estatales, 1,255 DIFusores municipales, 8,358 DIFusores locales; se informó sobre sus derechos a 126,232 niños, y se capacitó en la Convención a 18,987 niños, mediante el programa *Promoción y Difusión de los Derechos de la Niñez.*

[88] San Luis Potosí (11 de julio de 2003); Tabasco (15 de noviembre de 2003); Durango (22 de febrero de 2004); Jalisco (29 de abril de 2004); Puebla (10 de diciembre de 2004); Morelos (20 de julio de 2005); Querétaro (12 de enero de 2007); y Yucatán (11 de abril de 2007).

[89] Quintana Roo, Oaxaca, Chiapas, Campeche, Estado de México, San Luis Potosí, Nayarit, Jalisco, Michoacán, Durango, Querétaro, y Baja California.

[90] Durante 2007, con un presupuesto anual de $37 millones de pesos (aproximadamente $3.4 millones de dólares de los E.U.A.), se apoyaron 504 organizaciones sociales y núcleos agrarios que proporcionaron servicios jurídicos, capacitación y difusión en garantías individuales, derechos humanos y derechos indígenas, y gestión en materia de registro civil y liberación de presos indígenas. Fueron beneficiadas de manera directa 139,820 personas distribuidas en 2,256 localidades de 451 municipios en 26 entidades federativas. En 2008, el programa tiene un presupuesto anual de 37 millones de pesos (aproximadamente $3.4 millones de dólares de los E.U.A.) para la suscripción de 535 convenios de concertación con organizaciones y núcleos agrarios aprobados para que desarrollen proyectos de promoción y defensa de los derechos de los pueblos indígenas, para beneficiar directamente a 120,000 personas. Durante 2007, se apoyó la excarcelación de 946 indígenas en 28 entidades federativas, con una inversión total de $7,375,548.31 pesos (aproximadamente $670,504 dólares de los E.U.A.). Además, se llevó a cabo el *Censo de Población Indígena Privada de la Libertad* en 402 centros de reclusión dentro del territorio nacional,

detectándose una población de 9,888 personas indígenas privadas de su libertad en el Sistema Penitenciario Nacional. Para 2008, el presupuesto total es de $1,500,000 pesos (aproximadamente $136 mil dólares de los E.U.A.), con lo cual de julio a octubre se llevará a cabo la actualización del Censo; a mayo de 2008 se ha apoyado la liberación de 214 indígenas.

[91] Baja California, Campeche, Chiapas, Durango, Estado de México, Hidalgo, Jalisco, Michoacán, Morelos, Nayarit, Oaxaca, Puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Sonora, Tabasco, Veracruz y Yucatán.

[92] La Unidad tiene como antecedente la Fiscalía Especializada para la Atención de Asuntos Indígenas, existente en la PGR desde 1994, creada mediante acuerdo No. A/05/94 del 17 de junio de 1994.

[93] Según el II Conteo de Población y Vivienda 2005, el total de la población hablante de lengua indígena es de 6,011,202 personas, de los cuales el 12.3 por ciento es monolingüe. El Instituto Nacional de Lenguas Indígenas (INALI) publicó en el Diario Oficial de la Federación el *Catálogo de las Lenguas Indígenas Nacionales: Variantes lingüísticas de México con sus autodenominaciones y referencias geoestadísticas* que identifica y reconoce oficialmente 11 familias lingüísticas, 68 agrupaciones lingüísticas y 364 variantes lingüísticas en México. Para apoyar al INALI en la atención de las lenguas en peligro de extinción, en febrero de 2008 se instaló el *Comité Consultivo para la Atención a las Lenguas Indígenas en Riesgo de Desaparición.* El INALI realizó y socializó con los sectores académicos el Modelo de Acreditación y Certificación en Lenguas Indígenas, el cual se puso en marcha con un programa piloto, a través del 1er Diplomado para la Profesionalización de Traductores e Intérpretes Indígenas en el estado de Guerrero. El INALI coordinó el diplomado para proponer normas pedagógicas y se realizó en conjunto con la ONU, la Secretaría de Asuntos Indígenas del estado de Guerrero, la CDI, la Universidad Autónoma de Guerrero y la Universidad Pedagógica Nacional.

[94] 11.5 millones de mexicanos radican en otro país, de los cuales 97.4 por ciento reside en Estados Unidos de América (11.2 millones).

[95] México cuenta con 47 representaciones consulares tan sólo en los Estados Unidos de América y 4 en Canadá, lo que representa uno de los sistemas más amplios de asistencia consular en el mundo. Durante 2007, se atendieron 119,295 casos de protección y asistencia consular de mexicanos en el extranjero.

[96] Autoriza la entrada por cualquier lugar autorizado de manera oficial a lo largo de la frontera de México con Guatemala; establece como poblaciones destinadas al tránsito local, los municipios que se encuentran dentro de una distancia de 100 kms en los Estados de Chiapas, Tabasco y Campeche (72 municipios). Hasta junio de 2008, se habían emitido 3,588 FMTF y 1,613 FMVL en Chiapas, así como 237 FMVL en Quintana Roo.

[97] Durante el año 2007, se llevaron a cabo 120,455 aseguramientos de migrantes indocumentados y de enero a mayo de 2008 se han realizado 46,805.

[98] Durante 2006 y 2007 se rescataron 10,723 migrantes, atendieron a 867 migrantes lesionados o heridos, localizaron a 211 migrantes extraviados, brindaron asistencia social a 152,517 migrantes, brindaron asistencia y gestoría jurídica a 264 migrantes, orientaron a 783,544 migrantes, entregaron 371,018 Cartillas del Migrante y 345,972 Trípticos guía preventiva, y atendieron a 144,532 migrantes repatriados y 90 migrantes mutilados.

[99] La Red de 27 Albergues de Tránsito se integra por 15 pertenecientes a los Sistemas Estatales y Municipales DIF, 6 a Organizaciones Civiles y 6 Módulos de Recepción y Atención, que pertenecen a los Sistemas Estatales DIF de Baja California, Chihuahua y Sonora.

[100] Durante los cuatro años de operación de este programa han sido repatriados 63,445 mexicanos.

[101] Tal Programa busca coordinar esfuerzos interinstitucionales con los tres órdenes de gobierno y con organizaciones de la sociedad civil a fin de que los mexicanos repatriados en la frontera norte tengan alternativas para reincorporarse al desarrollo de la nación. Desde que se inició el Programa en Tijuana, se han repatriado a 96,655 mexicanos. En fecha próxima, se habrán de extender las acciones de este programa a los estados de Chihuahua, Sonora, Tamaulipas y Coahuila.

[102] Las personas con discapacidad representan 1.84 por ciento de la población mexicana, de acuerdo con el XII Censo General de Población y Vivienda del 2000. Dadas las estimaciones a nivel mundial, para el XIII Censo que se realizará en 2010 se están elaborando las preguntas específicas para captar a las personas con discapacidad de acuerdo con las recomendaciones de Naciones Unidas y del Grupo de Washington sobre Estadísticas de Discapacidad. En 2005, entró

en vigor la Ley General de las Personas con Discapacidad, que fue reformada en agosto de 2008 a fin de armonizar sus principios con los instrumentos internacionales en la materia, promovidos y ratificados por México. Con base en la Ley, en 2005 se estableció el *Consejo Nacional para las Personas con Discapacidad*, como instrumento permanente de coordinación intersecretarial e interinstitucional y en 2006 el Secretariado Técnico de dicho Consejo para contribuir a establecer una política de Estado en la materia, así como promover, apoyar, fomentar, vigilar y evaluar las acciones, estrategias y programas derivados de esta Ley. Es un reto para los próximos años asegurar el fortalecimiento de tal Consejo, tal y como lo reconoce el PNDH. Actualmente, se realizan diversas acciones encaminadas a proteger la accesibilidad, trabajo, educación, salud y desarrollo social de las personas con discapacidad. Están próximos a ser promulgados Programas Nacionales 2008-2012 en materia de desarrollo, trabajo y capacitación y atención integral a la salud de las personas con discapacidad, así como en materia de tamiz auditivo neonatal e intervención temprana. A la fecha, las constituciones de 28 entidades federativas hacen referencia a los derechos de las personas con discapacidad. En lo referente al trabajo de las *personas con discapacidad,* al año 2000 de las personas con discapacidad y en edad productiva (entre 15 y 64 años), menos de la mitad contaba con empleo. Entre las acciones realizadas para combatir la discriminación laboral a las personas con discapacidad e incrementar sus oportunidades, se creó en 2005 el Programa *Distintivo Empresa Incluyente*, cuyo objetivo es sensibilizar a las empresas y fomentar su participación en la inclusión laboral de personas en situación de vulnerabilidad. Hasta el 2008, se han reconocido 389 empresas en todo el país, las cuales han dado empleo a un total de 2,454 personas con discapacidad. Este distintivo forma parte de la Red Nacional de Vinculación Laboral.

[103] Los adultos mayores representan 8.3 por ciento de la población total mexicana (con tasa de crecimiento de 3.3 por ciento): De acuerdo al II Conteo de Población y Vivienda 2005, residían en el país 8,338,835 adultos mayores, de los cuales 3,892,991 hombres y 4,445,844 mujeres; a 2005, la esperanza de vida era de 74.6 años, y se espera que para 2010 sea de 75.4 años. En 2002 entró en vigor la *Ley de los Derechos de las Personas Adultas Mayores*, con base en la cual se creó el *Instituto Nacional de las Personas Adultas Mayores* (INAPAM). Bajo su *Modelo de Atención Gerontológica*, el INAPAM desarrolla diversos programas en materia de Turismo y Recreación, Actividades Socioculturales, Capacitación para el Trabajo y Ocupación del Tiempo Libre, Educación para la Salud, Enseñanza, Servicios Educativos, Servicios Psicológicos, Cultura Física, Desarrollo Comunitario, Servicios Gerontológicos en Unidades Especiales, y Consulta Médica General Especializada y Estudios de Laboratorio y Gabinete en Centros de Atención Integral. Existe también desde 2003 el *Consejo de Coordinación Interinstitucional sobre el Tema de Adultos Mayores* con 38 instituciones del gobierno federal y organizaciones civiles, que produjo en 2005 la Agenda del Consejo que resalta los temas transversales que deben estar incluidos en todas las políticas públicas de vejez. Además, opera el *Programa Nacional para Prevenir y Eliminar la Violencia contra las Personas Adultas Mayores* (2008-2012).

[104] Entre 1983 y 2008 se presentaron en México 121,718 casos de SIDA en México. El Centro Nacional para la Prevención y el Control del VIH/SIDA destinó, en 2007, más de $1,200 millones de pesos (aproximadamente $109 millones de dólares de los E.U.A.) para asegurar la continuidad del tratamiento con medicamentos antirretrovirales a personas que carecen de seguridad social, e incorporar a las personas nuevas que fueron diagnosticadas. Contaba, a 2007, con 51 Centros Ambulatorios de Prevención y Atención al SIDA que operan en diferentes entidades federativas brindando atención médica, psicológica y social especializada a pacientes y sus familias que viven con VIH/SIDA o que portan alguna infección de transmisión sexual. Las diversas acciones que realiza la Secretaría de Salud al respecto se han fortalecido con la implementación del *Programa de Acción para la Prevención y el Control del VIH/SIDA,* que contempla campañas de prevención y el acceso gratuito a los medicamentos antirretrovirales, así como el *Programa de Prevención y Atención de Infecciones por VIH y otras Infecciones de Transmisión Sexual*. México tiene el reto de promover la adopción de una ley marco para la prevención, control y atención del VIH/SIDA/ITS, tal y como lo reconoce el PNDH.

– – – – –